مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9733

الأربعاء، 25 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 18/00

نيويورك

الرئيس	السيدة فايون/السيد جبوغار	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيرشينين
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد عطاف
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد بارو
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد لا مي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد أندو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 18/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام ورؤساء الحكومات والوزراء وغيرهم من الممثلين رفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي مصر وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل ولبنان والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين اسماهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومعالي السيد جوسيب بوريل فونتيليس، الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): أستهل بياني بتقديم اعتذار عن اضطراري لاحقا للانصراف في وقت مبكرا جدا لأن هذه الجلسة أدرجت في جدول أعمال كان مكتظا بالفعل إلى أقصى حد.

تفتح أبواب الجحيم فيفيض بأهواله في لبنان. وكما أطلعت الجمعية العامة أمس، حالة التصعيد هناك يجب أن تُشعرنا جميعا بالفزع. فلبنان يقف على شفير الهاوية.

وكما نعلم يشهد الخط الأزرق توترات منذ سنوات. ولكن منذ تشرين الأول/أكتوبر، اتسع نطاق تبادل إطلاق النار وزادت حدته وكثافته على طول الخط الأزرق. ويتبادل حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة في لبنان وجيش الدفاع الإسرائيلي إطلاق النيران يوميا تقريبا، حيث أشار حزب الله إلى أن الأمر يقتضي وقفا لإطلاق النار في غزة من أجل وقف الأعمال العدائية. وشكلت عمليات تبادل إطلاق النار انتهاكات متكررة للقرار 1701 (2006). واستخدام جماعات مسلحة غير تابعة للدول الأسلحة يوميا يمثل انتهاكاً للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006).

لا بد من احترام السيادة اللبنانية، ويجب أن تسيطر الدولة اللبنانية سيطرة كاملة على السلاح عبر الأراضي اللبنانية. نحن ندعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز القوات المسلحة اللبنانية.

لقد فرّ ما يقرب من 000 200 شخص في لبنان وأكثر من 000 60 من شمال إسرائيل من منازلهم منذ تشرين الأول/أكتوبر. وأزهقت أرواح كثيرة. كل ذلك يجب أن يتوقف. يجب تمكين سكان شمال إسرائيل وجنوب لبنان من العودة إلى ديارهم والعيش في كنف الأمن والأمان دون خوف.

منذ الجلسة الطارئة التي عقدها المجلس بشأن لبنان في 20 أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.9730)، في أعقاب التفجير عن بعد لأجهزة الاستدعاء وأجهزة اللاسلكي المحمولة باليد التي يستخدمها حزب الله في جميع أنحاء لبنان، تتصاعد حدة الأعمال العدائية على نحو خطير. وقد شهدت نهاية الأسبوع الماضي تبادلاً كثيفاً لإطلاق النار عرّض المدنيين للخطر على جانبي الخط الأزرق – حيث ضرب الجيش الإسرائيلي حوالي 400 هدف لحزب الله في لبنان، بينما أطلق حزب الله مئات الصواريخ والقذائف والمسيرات على شمال إسرائيل.

شهد يوم الاثنين أفدح خسائر في الأرواح عرفها لبنان منذ عقود. قال الجيش الإسرائيلي إنه قصف ما يقرب من 600 1 هدف من الأهداف التابعة لحزب الله. وقُتل العديد من المدنيين، وأصيب كثيرون. ومنذ ذلك الحين، ما فتئت إسرائيل تواصل غاراتها المميتة عبر لبنان، بما في ذلك على الضاحية الجنوبية لبيروت. وذكرت وزارة الصحة العامة في لبنان أن 569 شخصًا قتلوا يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، بينهم 50 طفلًا و 94 امرأة. وأصيب أكثر من 800 1 شخص.

ووفقا لما ذكرته السلطات اللبنانية هناك 247 1 حالة وفاة منذ تشرين الأول/أكتوبر. وكان زميلان من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من بين القتلى الذين سقطوا في قصف الأمس. واليوم أسفرت غارات أخرى عن مقتل ما لا يقل عن 50 شخصاً وإصابة أكثر من 200 شخص. وفي غضون ذلك تغص الطرقات بالأسر في سعيها المحموم نحو ملاذ آمن. وتقطعت بالكثير منها السبل وعلقت في مطار بيروت.

وذكرت وزارة الداخلية اللبنانية أن أكثر من 000 90 شخص قد فروا من جنوب وشرق لبنان باتجاه بيروت والشمال الغربي، حيث يوجد 000 30 شخص في مراكز الإيواء. وهناك حاجة إلى 170 مليون دولار على الأقل للاستجابة لحشود النازحين وتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة.

لقد عانى شعب إسرائيل أيضاً من هجمات متكررة شنها حزب الله وغيره من الجماعات. ووفقاً لمسؤولين إسرائيليين، منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي استهدف إسرائيل أكثر من 300 8 صاروخ وحوالي 500 1 صاروخ موجه مضاد للدبابات ومئات من المسيرات المتفجرة، ما أسفر عن مقتل 49 إسرائيلياً وإصابة مئات.

ويواصل حزب الله شن هجمات بالمسيرات وهجمات صاروخية وهجمات بقذائف من العيار الثقيل بشكل متزايد على أهداف عسكرية ومناطق سكنية في إسرائيل. وقد أطلق في وقت سابق اليوم قذيفة تسيارية استهدفت مقر الموساد بالقرب من تل أبيب. وقد أدت الهجمات الصاروخية المستمرة إلى إصابة الكثيرين في إسرائيل ودمرت المنازل وغيرها من المباني.

(تكلم بالفرنسية)

وكثفت الجهود الدبلوماسية الحثيثة من أجل التوصل إلى وقف مؤقت لإطلاق النار يسمح بإيصال الإغاثة الإنسانية ويمهد الطريق لاستئناف سلام أكثر استدامة. نحن ندعم تلك الجهود تماما. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، سافرت منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، السيدة جانين أنطوانيت هينس بلاشارت، إلى إسرائيل لإجراء مشاورات، مشددة على أن التصعيد العسكري لا يصب في مصلحة أي من الأطراف. وما انفك رئيس البعثة وقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، اللواء أرولدو لاثارو ساينث، يواصل اتصالاته الوثيقة مع الأطراف ويدعم وصول المساعدات الإنسانية حيثما أمكن ويستمر في حث الأطراف على وقف التصعيد فورا.

ورغم الظروف الخطيرة، لا تزال قواتنا لحفظ السلام في مواقعها. وسعيا لتخفيف المخاطر التي يتعرض لها أفراد البعثة، نقل معظم الموظفين المدنيين مؤقتًا إلى شمال نهر الليطاني. وظلت ثلة من الموظفين بالغي الأهمية في منطقة عمليات البعثة إلى جانب أصحاب الخوذ الزرق. وأود أن أؤكد من جديد امتناننا الصادق لحفظة السلام – من المدنيين والعسكريين – الذين يضطلعون بمهامهم على طول الخط الأزرق وكذلك لجميع البلدان المساهمة بقوات.

(تكلم بالإنكليزية)

إنني أناشد المجلس أن يعمل على قدم وساق للمساعدة في إخماد هذا الحريق المستعر. ويجب على الأطراف العودة فوراً إلى وقف الأعمال العدائية واتخاذ إجراءات فعلية نحو التنفيذ الكامل للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006). ويجب حماية المدنيين وعدم استهداف البنية التحتية المدنية. ويجب ضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة وأصولها. كما لا بد من احترام القانون الدولي الإنساني.

وإلى جميع الأطراف، لنخاطبها بنبرة موحدة جهورة: كفوا عن سفك الدماء والدمار. اعتدلوا في الخطاب وانأوا بأنفسكم عن لغة التهديدات. عودوا عن حافة الهاوية.

يجب تجنب اندلاع حرب شاملة مهما كلفنا الأمر. إذ ستتمخض عنها بالتأكيد طامة كبرى. لا يمكن لشعب لبنان، وكذلك شعب إسرائيل وشعوب العالم، أن يتحملوا أن يصبح لبنان غزة أخرى.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

وأدلي الآن ببيان بصفتي نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون الخارجية والأوروبية في سلوفينيا.

إن المزيد من العنف لن يجلب المزيد من الأمن. والقيام بأعمال إرهابية تحت قناع التضامن أو عمليات عسكرية بحجة الحماية لا يساوي المزيد من الأمن. ولا تترجم هذه الممارسات إلا إلى معاناة المدنيين وتأجيل الحلول الدبلوماسية المجدية. إننا بحاجة إلى السلام. وتماشياً مع واجبنا تجاه ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الإنسانية الأساسية، يتعين علينا تحقيق السلام.

أولاً، إنني أدين التصعيد الأخير في لبنان. فبعد أشهر من التوترات المتصاعدة، مثلت أحداث الأسبوع الماضي فصلاً جديداً، الأمر الذي نوقش باستفاضة يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.9730). وتؤجج الهجمات الجديدة التي وقعت هذا الأسبوع المزيد من الفوضى وتغرس المزيد من الخوف. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو كلا الطرفين، وكذلك جميع الدول والجهات الفاعلة في المنطقة، إلى ممارسة ضبط النفس في أفعالهم وأقوالهم. فكل هجوم يقدم فرصة لسوء التقدير ويبعدنا أكثر عن السلام. وأقول للمتحلقين حول هذه الطاولة الذين لديهم نفوذ على مختلف الجهات الفاعلة: هذا هو الوقت المناسب لاستخدام هذا النفوذ. يجب على إسرائيل أن توقف غاراتها الجوية وأن تتخلى عن خططها بغزو بري. ويجب على حزب الله أن يوقف هجماته. لقد حان الوقت ليتحد مجلس الأمن في دعوتنا إلى وقف التصعيد ووقف الأعمال العدائية.

ثانياً، يجب أن تشكل حماية المدنيين أولوية. ونشعر ببالغ القلق إزاء صور الارتباك والخوف السائدة في جنوب لبنان. وقد جاء ذلك بالإضافة إلى أشهر من الأعمال العدائية التي كان لها تأثير كبير على البنية التحتية المدنية وعلى المدنيين، الذين نزح الكثير منهم على جانبي الحدود. ونكرر: إن المزيد من العنف لن يعيدهم. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ولا يمكن لأحد أن يعبر عن ذلك أفضل من رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال المناقشة المفتوحة التي جرت هذا الصباح (انظر S/PV.9732) إذ قالت: إن القانون الدولي الإنساني يوفر سبيلاً للسلام، وينبغي إعلانه أولوية سياسية. وندعو أيضاً إلى التنفيذ الفوري والكامل للقرار 1701 (2006). ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة). فوجودها وولايتها عاملان حيويان لتحقيق الاستقرار. ويجب ضمان سلامة القوة المؤقتة وأمنها في جميع الأوقات.

ثالثًا، إن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد للمضي قدماً. لذلك فقد حان الوقت للعودة إلى طاولتي المفاوضات – سواء تلك المتعلقة بهذه الأزمة أو الطاولة المتعلقة بوقف إطلاق النار في غزة. وأتفق تماماً مع الأمين العام – لا يمكننا أن نتحمل أن يصبح لبنان غزة أخرى. ولا يمكننا أن نتحمل استمرار دوامة العنف في الشرق الأوسط. فيجب أن تتوقف الآن. وأناشدكم الالتزام الصادق باختتام المفاوضات وبأن يؤدي المجلس دوراً نشطاً في دعم تلك المساعي.

لقد صُوِّر الجحيم في الأدب الكلاسيكي على أنه تسع دوائر من العذاب متحدة المركز. وهي تزداد تقدماً وتعقيداً بالتدريج. وأخشى أننا نسير على نفس الطريق، بينما نناقش الوضع الشائك على نحو متزايد في الشرق الأوسط. وقبل أن تصل المنطقة إلى نقطة اللاعودة، أدعو الجميع إلى إرشادها إلى طريق العودة إلى الدبلوماسية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لوزير شؤون أوروبا والشؤون الخارجية لفرنسا.

السيد بارو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد قررت أن أدعو إلى عقد هذه الجلسة الطارئة باسم فرنسا. تهدد الحالة في لبنان اليوم بالوصول إلى نقطة اللاعودة. فقد تجاوزنا الآن مرحلة التصعيد. وأدت الغارات الإسرائيلية إلى مقتل الكثير من الأشخاص، ويواصل حزب الله استهداف المراكز السكانية في إسرائيل. وقد قتلت الغارات الإسرائيلية بالفعل منذ بداية الأسبوع مئات المدنيين، ومنهم عشرات الأطفال. وهذا أمر غير مقبول. وأود أن أعرب، باسم فرنسا، عن تضامني الكامل مع الشعب اللبناني. وأؤكد مجدداً بأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني ليس اختيارياً. ويجب ألا يشكل المدنيون أهدافاً أبداً، سواء كانوا لبنانيين أو إسرائيليين.

واليوم، يمكن للتوترات بين حزب الله وإسرائيل أن تجر المنطقة إلى نزاع أوسع نطاقاً. وسيكون من الصعب تصور العواقب. فلبنان،

الذي يعاني أصلاً من ضعف شديد، لن يتعافى من هذه الحرب. لذا فمن الضروري أن تسلك جميع الجهات الفاعلة المعنية مسار التهدئة بعزم وتصميم. ويتعين عليها أيضاً تنفيذ القرار 1701 (2006) بالكامل. فهذا هو الإطار الذي وضعه المجلس ووافقت عليه الأطراف. والهدف واضح: إنهاء الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق. لذلك يجب أن تتوقف الهجمات من كلا الجانبين. وفرنسا ملتزمة بأمن لبنان وإسرائيل على السواء.

وأود أن أشيد بالمساهمة الحاسمة التي يقدمها ذوو الخوذ الزرق العاملون في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. فدورهم أساسي. وتساهم فرنسا فيها بشكل كامل، بما يقرب من 700 جندي. وأكرر أن حماية ذوي الخوذ الزرق هي أيضاً التزام يقع على عاتق جميع أطراف النزاع. وفرنسا ملتزمة بذلك وملتزمة بتجنب نشوب حرب إقليمية.

فلنغتنم فرصة وجود هذا العدد الكبير من القادة في نيويورك هذا الأسبوع لفرض حل دبلوماسي وكسر حلقة العنف. فالحرب ليست قدراً محتوماً. والحل الدبلوماسي ممكن. وقد عملنا في الأيام القليلة الماضية مع شركائنا الأمريكيين على وضع برنامج لوقف إطلاق النار بصورة مؤقتة لمدة 21 يوماً لإتاحة إجراء مفاوضات. وسيُعلن هذا البرنامج قريباً جداً، ونعول على كلا الطرفين لقبوله من دون تأخير من أجل حماية السكان المدنيين وتمكين بدء المفاوضات الدبلوماسية. وقد عملنا مع الطرفين لتحديد معايير الخروج من الأزمة الدبلوماسية على أساس القرار 1701 (2006). إن هذا المسار صعب، ولكنه ممكن. وأكرر: إن الحرب ليست قدراً محتوماً. ونحن ملتزمون تماماً بتجنبها، وسأكون في بيروت في وقت لاحق من هذا الأسبوع للعمل على ذلك مع الجهات الفاعلة المعنية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج للجزائر.

السيد عطاف (الجزائر): أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على إحاطته الملمة بتطورات الأوضاع في لبنان الشقيق وهو يتعرض مجدداً لعدوان إسرائيلي سافر وعدوان غاشم وعدوان همجي، لا يضاهيه بشاعة وفظاعة وجسامة إلا ما ابتُليت به غزة شر البلية. إن هذا العدوان يمثل جزءاً لا يتجزأ من سياسة التصعيد التي جعل منها الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني نهجاً مفضلاً واستراتيجية متعمّدة على أكثر من جبهة وعلى أكثر من وجهة في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

فهذا الاحتلال لم يعد يكتفي بحرب الإبادة الجماعية التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني في غزة وفي الضفة الغربية، بل صار يشعل الأزمة تلو الأخرى، وصار يسعى اليوم تلو الآخر لبسط إجرامه وفرض جبروته على كافة دول الجوار في اليمن وفي سورية وفي إيران، وحاضراً في لبنان. فلأشقائنا اللبنانيين أصدق عِبَر التضامن والمواساة والدعم في وجه هذا العدوان الإسرائيلي الشنيع، بل المشين، الذي يستدعي منا ومن المجلس الإدانة الصريحة والاستنكار الصارم والرفض المطلق والتحرك المستعجل لوقفه ومحاسبة المتسببين فيه والمشرفين على تنفيذه.

إن ما يتعرض له لبنان من انتهاك لسيادته ومن تقويض لأمنه ومن ضرب لاستقراره قد اكتملت فيه كل أركان الجرائم التي استنسخها الاحتلال الإسرائيلي من غزة لتنفيذها في لبنان. وهي الجريمة ضد السلام وجريمة العدوان والجريمة ضد الإنسانية وجريمة الحرب وجريمة الإبادة. وبعبارة أخرى، محاولة تحويل لبنان إلى غزة أخرى. إن ما يعانيه اللبنانيون والفلسطينيون اليوم ومعهم كل دول وشعوب المنطقة يمثل ثمنا يدفعه كل هؤلاء بأرواحهم وممتلكاتهم ومقدراتهم لعدم اضطلاع المجلس بما يقع عليه من مسؤوليات لوقف حرب الإبادة الدائرة رحاها في غزة، لأن فتيل التصعيد اشتعل أولا بغزة قبل أن يمتد لهيبه لاحقا ليشمل كافة أرجاء المنطقة. وهو ثمن يدفعه كل هؤلاء بأرواحهم وممتلكاتهم ومقدراتهم لعدم تمكن المجلس من لجم المحتل الإسرائيلي ومحاسبته على جرائمه لأن غياب المساءلة والمحاسبة والمعاقبة كان بمثابة الإشارة الخضراء الممنوحة لاتساع دائرة الإجرام الإسرائيلي وامتداد رقعته.

وأخيرا وليس آخرا، يمثل ثمنا يدفعه كل هؤلاء بأرواحهم وممتلكاتهم ومقدراتهم لعدم تمكن المجلس من حمل الاحتلال الإسرائيلي للتخلي

عن أوهامه وما يلهث وراءه من سراب تحقيق الأمن والاستقرار لنفسه عبر نشر اللاأمن واللااستقرار في جواره لأن هذا الاحتلال أصبح يبرهن لنا أنه يعتقد قولا وفعلا أن تمتعه بالأمن يكمن في حرمان جواره منه. لقد آن الأوان للمجلس أن يدرك أن مسألة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن تبقى رهينة أهواء وأوهام الاحتلال الإسرائيلي يتصرف فيها ويعبث بمصيرها كيفما شاء. فالاحتلال الإسرائيلي قد أثبت أنه لا يؤمن بالسلام ولا يريد السلام وأنه يعتبر نفسه استثناء من كل ما يجمعنا تحت قبة هذه المنظمة من مراجع وثوابت وقواعد وضوابط وأحكام.

والحالة هكذا، تؤكد الجزائر أن العمل من أجل وقف التصعيد هو أقل ما يمكن انتظاره من المجلس اليوم قبل الغد. فمنطقة الشرق الأوسط أحوج ما تكون إلى تضافر جهود الجميع لتجنيبها ويلات حرب شاملة تلوح في الأفق القريب لا البعيد.

وفي ذات السياق، يشدد بلدي على أن جهود وقف التصعيد هذا يجب أن تركز بصفة أولية وأولوية على وضع حد نهائي للجحيم المسلط على الشعب الفلسطيني في غزة. كما أن ذات الجهود ينبغي أن تتوجه صوب المعتدي، لا المعتدى عليه، أي صوب الاحتلال الإسرائيلي لا صوب الفلسطينيين واللبنانيين أو غيرهم من دول المنطقة التي طالتها الجرائم الإسرائيلية بجميع أنواعها وأصنافها والتي ضاقت ذرعا من تجبر وتسلط وطغيان هذا الاحتلال.

واقتناعنا يبقى راسخا بأن عودة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط تتوقف على قدرة المجلس على تجاوز ما يقوض أداءه من مكبلات لفرض الاحترام الكامل والشامل لوحدة لبنان وسيادته وحرمة ترابه ولتنفيذ ما اعتمده من قرارات لوقف إطلاق النار بغزة ولوضع حد للتصعيد الإسرائيلي الممنهج بالمنطقة ولإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية كلها ولفرض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة كحل عادل ودائم ونهائي للصراع العربي الإسرائيلي.

السيد فيرشينين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا نؤيد عقد الرئاسة لجلسة طارئة فيما يتصل بالتصعيد والتطورات المفاجئة في لبنان الصديق وفي المنطقة الحدودية بين لبنان وإسرائيل. ونشكر الأمين العام، السيد غوتيريش، على إحاطته وتقييمه للحالة الإقليمية.

تُظهر التطورات التي شهدتها الأيام الأخيرة أن أسوأ توقعاتنا تتحقق. وقد أدى تصاعد النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي أفضى إلى موجة من عدم الاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط من البحر الأحمر إلى العراق، إلى مواجهة شاملة بين إسرائيل وحزب الله كان المدنيون ضحاياها الرئيسيين على جانبي الخط الأزرق. ومنذ 23 أيلول/سبتمبر، بلغ عدد ضحايا أكبر قصف إسرائيلي منذ عام 2006 على لبنان 569 شخصاً على الأقل، من بينهم 50 طفلاً، كما أصيب 835 1 شخصا. ووفقًا لنائبة ممثل اليونيسف في لبنان، إيتي هيجنز، فاق عدد اللبنانيين الذين لقوا حتفهم في يوم واحد عدد الذين توفوا خلال 11 شهراً الماضية. وتُوفي موظفان من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأُجبر نصف مليون شخص على الهروب من منازلهم. وفي 24 أيلول/سبتمبر وبعد غارة جوية إسرائيلية أخرى في سهل البقاع، لقيت عائلة بأكملها مكونة من 10 أفراد حتفها. وفي 20 أيلول/سبتمبر، قُتل أكثر من 50 شخصاً نتيجة غارة جوية إسرائيلية على منطقة سكنية مكتظة بالسكان. كما يشن حزب الله ضربات انتقامية على أهداف عسكرية في إسرائيل. ويحدث كل ذلك بعد أيام قليلة من الهجوم الإرهابي المروع الذي شمل تفجير أجهزة لاسلكية في لبنان والذي أودى بحياة 39 شخصًا، بمن فيهم طفال، وأدى إلى إصابة عدة آلاف آخرين.

وندين بشدة الهجوم العسكري الواسع النطاق والاستفزازات ضد دولة لبنان الصديقة. ونعرب عن خالص تعازينا لأسر المتوفين ونتمنى الشفاء العاجل للجرحى. ونرفض رفضا قاطعا الهجمات العشوائية التي يكون ضحاياها من المدنيين.

لقد أصدرت إسرائيل تصريحات مفادها أن الهدف من العملية العسكرية ضد لبنان هو تهيئة الظروف الآمنة لعودة النازحين داخليا إلى شمال إسرائيل. ووفقًا لرئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، يأتي ذلك استعدادًا لهجوم بري. ولكن تجربة الحملة الإسرائيلية في عام

2006 أثبتت بالفعل أن التفوق من حيث العتاد العسكري والأسلحة وحده لا يؤدي إلى السلام والأمن من خلال الإجراءات العسكرية وحدها.

وتُظهر التطورات في المنطقة مرة أخرى أن البحث عن حلول معقدة للأزمات التي تعاني منها المنطقة، بما في ذلك الأزمة اللبنانية، لا يمكن أن يتم إلا من خلال الحوار. يجب أن ننهي فورا العنف المتصاعد قبل أن يخرج تمامًا عن السيطرة. وندعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية، الأمر الذي من شأنه أن يحول دون إراقة المزيد من الدماء ويهيئ الظروف لإعادة عملية التسوية إلى المسار السياسي والدبلوماسي.

ومن المهم أيضا التوقف عن الخطاب غير المتسم بالمسؤولية. وكلنا يتذكر ما ورد على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت من أن الإسرائيليين قادرون على إعادة لبنان إلى العصر الحجري، وكذلك تهديداته بالتدمير لمن يلعب بالنار في سياق المواجهة مع حزب الله. ونحن مقتنعون بأنه في ظل هذه الأجواء، التي وصلت إلى نقطة الانهيار، من الأهمية بمكان ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الاستفزازات التي من شأنها أن تزيد من تأجيج النزاع. غير أنه وبغض النظر عن شواغلنا بشأن لبنان اليوم، فإننا جميعا ندرك تماما أن شبح الحرب الكبرى الذي يلوح في الأفق في الشرق الأوسط لا يمكن وقفه إلا بوقف إراقة الدماء في قطاع غزة حيث تجاوز عدد ضحايا الحملة العسكرية الإسرائيلية الوحشية 000 42 شخص.

إن تقاعس المجلس، الذي أصبح بحكم الأمر الواقع رهينة بيد أحد أعضائه الدائمين، أمر غير مقبول على الإطلاق بالنظر إلى أن مجلس الأمن لديه مجموعة من الأدوات تحت تصرفه لإجبار الأطراف المتحاربة على الاتجاه نحو السلام. ومن شأن ذلك أن يساعد في إنقاذ حياة الرهائن الإسرائيليين الذين تتلاشى احتمالات عودتهم إلى ديارهم مع كل يوم تستمر فيه العملية الإسرائيلية. ونعتقد أن المرحلة الحاسمة القادمة ينبغي أن تكون مرحلة الحل العادل للقضية الفلسطينية وفق الأسس القانونية الدولية المعروفة. فلا يوجد حل آخر لأي من أزمات الشرق الأوسط، بدون استثناء.

وبالانتقال إلى لبنان، فإن موقفنا الثابت هو أن هناك حاجة إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار 1701 (2006) الذي يحدد بوضوح التزامات إسرائيل بالتوقف عن جميع العمليات العسكرية الهجومية وسحب قواتها المسلحة من جنوب لبنان وإنهاء احتلال الأراضي اللبنانية، كما يتضمن أحكاما بشأن انسحاب جميع تشكيلات حزب الله إلى شمال نهر الليطاني.

إننا ندعم بشكل كامل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تقوم بدور رئيسي في تحقيق الاستقرار على طول الخط الأزرق. وكان وجود قوات حفظ السلام هو الذي ساعد لفترة طويلة في التخفيف من مخاطر المواجهة العسكرية الشاملة. ونشدد على ضرورة ضمان احترام سلامة وأمن ذوي الخوذ الزرق.

ومن جانبنا، سنواصل تركيز جهودنا الدبلوماسية على التخفيف من حدة توتر الوضع ومنع حدوث سيناريو كارثي. ونحن على استعداد للتنسيق مع الشركاء الدوليين والإقليميين لتحقيق هذه الغاية. والأهم من ذلك هو ضرورة ألا يحاول أحد احتكار هذه الجهود لتحقيق مصالحه الجيوسياسية الضيقة. فكلنا اليوم مجبرون على التعامل مع عواقب إجراءات من هذا القبيل اتخذها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

السيد أندو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة في الشرق الأوسط. وعلى مدار العام المنقضي، دعا أعضاء مجلس الأمن، بما في ذلك اليابان، جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تصعيد التوتر في المنطقة. غير أن تقارير أفادت بأن تبادل إطلاق النار الكثيف بين إسرائيل وحزب الله على مدى الأيام القليلة الماضية أدى إلى مقتل مئات الأشخاص، بما في ذلك نساء وأطفال، وإلى جرح الآلاف.

وتتقدم اليابان بتعازيها القلبية لأفراد أسر الضحايا وأحبائهم المكلومين وتعرب عن شديد تعاطفها مع المصابين. وتجدد اليابان دعوتها إلى وقف التصعيد من قبل جميع الأطراف المعنية.

فلا أحد يرغب في أن يشهد المزيد من الكوارث في الشرق الأوسط. وتهتم اليابان بشكل خاص بالمدنيين الذين وقعوا ضحايا وتضرروا جراء النزاع الدائر. فقد قُتل وأصيب العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، جراء الهجمات. ونزح عشرات الآلاف من الأشخاص في كل من لبنان وإسرائيل من منازلهم منذ بدء تبادل إطلاق النار اليومي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ونحث كل الأطراف مرة أخرى على اتخاذ جميع التدابير الفورية لمنع وقوع إصابات بين المدنيين وعلى الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين.

وتدعو اليابان إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 1701 (2006)، الذي يدعو إلى العودة إلى وقف الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق، وكذلك إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وفي الوقت نفسه، تحث اليابان بقوة جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد. وتدعم اليابان الجهود الدؤوبة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ومنسق الأمم المتحدة لشؤون لبنان، لتخفيف حدة التوتر.

كما تؤكد اليابان من جديد دعمها القوي لإعلان وقف فوري لإطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الرهائن على أساس الخطوط العريضة للقرار 2735 (2024). ونؤكد من جديد التزامنا القوي ببذل كل جهد دبلوماسي لإنهاء دوامة العنف واستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته الهامة بشأن الحالة المتصاعدة بشكل مأساوي. وأنوه بمشاركة دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني.

في أعقاب التفجير العشوائي لأجهزة اتصالات في لبنان قبل بضعة أيام، والذي أسفر عن مقتل 37 شخصا وإصابة ما لا يقل عن 931 2 آخرين، أعرب الأمين العام ومعظم أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء التصعيد الخطير للهجمات المتبادلة وتزايد الهجمات جوية واسعة النطاق.

وخلال اليومين الماضيين، أفادت التقارير بأن إسرائيل نفذت قرابة 800 هجوم على نحو 600 1 هدف لحزب الله في جنوب بيروت والبقاع الشرقي ومناطق أخرى من جنوب لبنان. وادعى حزب الله أيضا أنه أطلق أكثر من 300 صاروخ على قواعد عسكرية في حيفا ومناطق أخرى في عمق شمال إسرائيل.

وأدى هذا التصعيد الخطير للوضع إلى مقتل ما لا يقل عن 579 شخصا، من بينهم 50 طفلا و 94 امرأة، فضلا عن إصابة حوالي 500 1 آخرين ونزوح 500 16 شخص. كما أُفيد بأن صواريخ حزب الله وقذائفه التي أُطلقت على شمال إسرائيل ألحقت أضراراً بمناطق مدنية وأصابت بضعة أشخاص بجروح.

وتعرب سيراليون عن قلقها البالغ إزاء سلامة المدنيين وتحذر أطراف النزاع من أن الاستهداف المتعمد للمدنيين والبنية التحتية المدنية الأساسية يشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني. ولذلك، نحث أطراف النزاع على الكف عن القصف العشوائي للمجتمعات المحلية وحماية المدنيين. وتدعو سيراليون طرفي النزاع إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، ونشدد كذلك على الحاجة الملحة إلى وقف التصعيد فورا.

لا يزال القلق يساورنا بشأن تأثير الضربات الصاروخية على مواقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وبشأن احتمال وقوع إصابات في صفوف قوات حفظ السلام. وندين جميع الأعمال التي تعرض حياة قوات حفظ السلام للخطر. ونحث جميع الأطراف على ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وعلى احترام حرمة مباني الأمم المتحدة.

وإذ نحيط علماً، بقلق، بالخطاب الخطير المتعلق بتحقيق الأهداف العسكرية أو السياسية لطرفي النزاع على حد سواء، فإننا نؤكد مجدداً أن العمل العسكري ليس حلاً لتحقيق أهدافهما المعلنة. ومن ثم، تدعو سيراليون الأطراف إلى استخدام القنوات الدبلوماسية، بما في ذلك المساعي الحميدة للمنظمة، لتجنب المزيد من التصعيد ودرء خطر نشوب حرب شاملة أو اندلاع مواجهة إقليمية مدمرة أوسع نطاقاً.

وفي الوقت الذي تعاني فيه المنطقة من الحرب في غزة والأزمة الإنسانية المتفاقمة، فإننا نرفض الأعمال التي قد تعرض مفاوضات السلام الجارية بين إسرائيل وحماس للخطر وتهدد السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وندعو جميع البلدان ذات النفوذ في المنطقة وخارجها إلى حمل الطرفين على الكف عن شن المزيد من الهجمات على الخط الأزرق وغيره.

فتصعيد الهجمات أو الحرب الشاملة ليس في مصلحة أحد. وسيكون تأثير النزاع الشامل على شعب لبنان واقتصاده مدمراً. وكما أشرنا سابقًا في المجلس، فقد مرّ الشعب اللبناني بحرب طويلة ومدمرة وعاش فترات من الهشاشة. ويجب أن يبذل المجلس كل ما في وسعه لمنع تكرار مثل هذه الأحداث. ويجب أن نستجيب للنداء الذي أطلقه الأمين العام وقادة العالم في المناقشة العامة للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة من أجل منع تصاعد هذا النزاع.

إن إمكانية حدوث دمار إنساني في لبنان قد أصبحت واضحة بالفعل. وقد أفادت مديرة منظمة "أنقذوا الطفولة في لبنان" أن الأطفال في لبنان، وخاصة أطفال الجنوب، الذين يعيشون في ظل العنف عبر الحدود بين إسرائيل وحزب الله على مدى السنوات الماضية، "يشعرون بالرعب من أصوات الطائرات المسيرة والطائرات المقاتلة النفاثة فوق رؤوسهم"، وقالوا "يبدو الأمر وكأنهم ... لا يمكن أن يكونوا آمنين أبدا". كما أشار مسؤولو اليونيسف في لبنان إلى أن عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم يوم الاثنين الماضي يفوق عدد الأطفال الذين لقوا حتفهم طوال العام الماضي بأكمله. وقد أُغلقت المدارس والجامعات في جميع أنحاء البلد وتُستخدم بالفعل كملاجئ مؤقتة.

ونرحب بالجهود التي يبذلها المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان، الذي التقى بالفعل بمسؤولي الحكومة اللبنانية، بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير البيئة، ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية الأخرى، في التخطيط لاستجابة منسقة لتقديم المساعدات تشمل تفعيل مركز لعمليات الطوارئ وتحديد المدارس التي ستُخصص كمراكز إيواء. وندعو بإلحاح إلى توفير المبلغ الذي طلبته الوكالات الإنسانية، وقدره 50 مليون دولار، في الوقت المناسب لتوفير الاحتياجات الأساسية، مثل الغذاء ولوازم الإيواء، من أجل أن يكون هناك استجابة فورية خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وفي الختام، فإن سيراليون مستمرة في دعوة الأطراف إلى النظر في الآثار الإقليمية المترتبة عن أفعالهم والالتزام مجدداً بوقف الأعمال العدائية. وفي هذا المنعطف، ينبغي أن تكون الأولويات بالنسبة لمجلس الأمن والأطراف الإقليمية المعنية في هذه المرحلة هي التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في لبنان وغزة، وإطلاق سراح الرهائن والسجناء، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية، والبدء في تنفيذ حل الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على إحاطته.

في الأيام التي تلت جلستنا الأخيرة لمناقشة الحالة على طول الحدود المشتركة بين إسرائيل ولبنان، عملت الولايات المتحدة بشكل مكثف مع جميع الأطراف في المنطقة. وهدفنا واضح: تفادي حرب أوسع نعتقد أنها ليست في مصلحة أي طرف – لا مصلحة شعب إسرائيل ولا مصلحة شعب لبنان.

وكما أكد الرئيس بايدن أمام الجمعية العامة، يبقى الحل الدبلوماسي المتسق مع القرار 1701 (2006) هو السبيل الوحيد لعكس مسار التصعيد بشكل دائم وتمكين النازحين في كل من إسرائيل ولبنان من العودة إلى ديارهم. وتقوم جهود الولايات المتحدة على أساس إدراكها أن الدبلوماسية ستزداد صعوبة في ظل المزيد من التصعيد في هذا الصراع.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بمقتل المئات من المدنيين اللبنانيين في الأيام الأخيرة. كما ننعى وفاة اثنين من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي الوقت نفسه، وكما أوضحنا مرارا وتكرارا، لا يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل منشأ هذا النزاع بالذات بين إسرائيل وحزب الله. فقد نزح مئات الآلاف من المدنيين اللبنانيين وأكثر من 000 65 من المدنيين الإسرائيليين نتيجة لقرار حزب الله في 8 تشرين الأول/أكتوبر بخرق السلام الذي

صمد إلى حد كبير على طول الخط الأزرق بعد اتخاذ المجلس للقرار 1701 (2006) في عام 2006.

ولطالما كان تكديس حزب الله للأسلحة، التي تزوده إيران بالكثير منها، ووجوده على طول الخط الأزرق، في تحدٍ للقرارين 1559 (2004) و 1701 (2006)، مصدراً لعدم الاستقرار. لا أحد يريد أن يرى تكراراً للحرب الشاملة التي وقعت في عام 2006، ولكن الطريق إلى الاستقرار الدائم لا يقتصر على إنهاء الضربات عبر الخط الأزرق. ويجب أن ينتهي الأمر بتفاهم شامل يتعلق بالخط الأزرق يشمل آليات تنفيذ حقيقية.

وكما تعلمنا في عام 2006، فإن الدبلوماسية تكون أكثر فعالية عندما يتحد المجتمع الدولي على هدف مشترك ويتكلم بصوت واحد. إننا نعمل مع بلدان أخرى على اقتراح نأمل أن يؤدي إلى تهدئة الأوضاع وتمكين المناقشات الرامية إلى التوصل إلى حل دبلوماسي. ونشجع مجلس الأمن على تقديم دعمه لهذه الجهود الدبلوماسية في الأيام المقبلة.

وحتى في الوقت الذي نعمل فيه على تفادي حرب أوسع نطاقاً، فإننا نعرب بوضوح عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد هجمات حزب الله – بما في ذلك تصعيد إطلاق القذائف التسيارية على تل أبيب الليلة الماضية، بالإضافة إلى الصواريخ التي تطلق يومياً منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر. ولن يتسامح أي عضو في المجلس مع جماعة إرهابية تشن هجمات بالصواريخ والقذائف التسيارية على أراضيه. ويجب على جميع الأطراف الامتثال للقانون الدولي الإنساني واتخاذ جميع الخطوات المعقولة لتقليل الضرر الذي يلحق بالمدنيين، وخاصة أولئك الموجودين في المناطق المكتظة بالسكان. كما تؤكد الولايات المتحدة أيضاً على دعمها القوي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتشدد على أهمية أن تضمن جميع الأطراف سلامة وأمن أفراد القوة.

وفي هذه اللحظة الخطيرة، من الضروري أن نعمل معاً لمساعدة الشعب اللبناني والمنطقة على تجنب المزيد من المآسي. وستواصل الولايات المتحدة القيام بدورها وتعرب عن تقديرها لجهود الدول الأخرى التي تشاركها التزامها بالتوصل إلى حل دبلوماسي.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الهجمات المدمرة بأجهزة الاتصالات في الأسبوع الماضي كانت صادمة، ولكن الضربات الجوية الإسرائيلية في جميع أنحاء لبنان منذ يوم الاثنين كانت أكثر ترويعا وإثارة للأسى. ففي 23 أيلول/سبتمبر وحده، قُتل أكثر من 500 شخص، مسجلاً بذلك أعلى حصيلة للقتلى في لبنان منذ الحرب الأهلية الطويلة ومعادلاً نصف إجمالي عدد القتلى خلال النزاع الدامي في عام 2006.

وأود الآن تسليط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، إن حماية المدنيين ليست خياراً؛ وإنما هي التزام وركن أساسي في القانون الدولي الإنساني. وفي حين يُزعم أن الهجمات قد استهدفت أهدافا عسكرية، فإن التفجيرات في جميع أنحاء لبنان قد دمرت هياكل أساسية مدنية وطبية وتسببت في وقوع خسائر بشرية ونزوح وذعر واسع النطاق في جميع المجتمعات اللبنانية. وفي الوقت نفسه، أُجبر آلاف الإسرائيليين على النزول إلى المخابىء الواقية من القنابل بسبب هجمات حزب الله الصاروخية التي اتسعت وتيرتها وكثافتها ومداها. ولا يمكن تبرير أي منهما. كما يشعر وفد بلدي بحزن عميق لمقتل اثنين من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خلال الغارات الجوية الإسرائيلية التي نفذت يوم الاثنين. وينص القانون الدولي الإنساني بوضوح على أن من واجب جميع الأطراف ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني في جميع الأوقات. وهذا أيضا التزام على الأطراف.

ثانياً، ندعو بإلحاح جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإعطاء الأولوية لخفض التصعيد ورفع مستوى الجهود المشتركة لتجنب نشوب حرب شاملة في المنطقة. فمن الخط الأزرق إلى غزة والضفة الغربية واليمن وسورية، تواجه المنطقة خطر الانزلاق إلى حرب أوسع نطاقاً وأكثر تدميراً.

وقد أظهر التاريخ أن التصريحات من قبيل "التصعيد لتهدئة التصعيد" نادراً ما تحقق السلام. ولذلك، فإننا ندين أي خطاب تحريضي يدعو إلى التدمير الشامل أو احتمال إعادة احتلال أو حتى

إقامة مستوطنات جديدة في جنوب لبنان. وهذه الكلمات تقوّض السلام وتعرّض ملايين اللبنانيين والإسرائيليين لخطر المزيد من العنف. والدبلوماسية هي السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام المستدام، وهذه التصريحات يجب أن تتوقف .

كما ندين جميع الأعمال العدائية المحيطة بالخط الأزرق، التي ازدادت بشكل ملحوظ منذ نهاية الأسبوع الماضي. إننا نشعر بقلق عميق إزاء تأثيرها المستمر على سلامة وعمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تشارك فيها جمهورية كوريا بنشاط، ونؤكد مجددا على ضرورة ضمان أمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وندعو الأطراف إلى وقف جميع الهجمات ضد إسرائيل واحترام السلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها.

إننا نقف على حافة الهاوية، ولكن لم يفت الأوان بعد للتراجع. وبذل جهود دبلوماسية عاجلة والعمل على التهدئة ووقف إطلاق النار في غزة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 1701 (2006)، هي السبيل العملي الوحيدللمضي قدما.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن الحالة في لبنان تقترب بسرعة من نقطة تحول خطيرة ومدمرة. وكما أشار الأمين العام، فإن البلد على على حافة الهاوية. ولم يبق لدينا متسع من الوقت لحماية ملايين الأرواح التي ستتأثر في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه إذا استمر تدهور الحالة.

ومنذ الفظائع التي ارتكبتها حماس والجماعات الإرهابية الأخرى ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شهدنا أكثر من 11 شهرا من تبادل إطلاق النار شبه اليومي عبر الخط الأزرق، مما زاد من تفاقم سياق شديد التقلب أصلا. وفي 17 و 18 سبتمبر/أيلول، أسفرت انفجارات متزامنة واسعة النطاق في جميع أنحاء لبنان عن مقتل عشرات الأشخاص وجرح الآلاف. وكانت عواقب هذا الهجوم الواسع النطاق متوقعة، بما في ذلك العدد الكبير من الضحايا المدنيين. كما تدل هذه الأعمال على تجاهل مثير للقلق لقواعد القانون الدولي الإنساني الراسخة.

لقد شهدنا خلال الأيام الأخيرة غارات جوية إسرائيلية في جميع أنحاء لبنان. وأسفر حجم هذه الهجمات وشدتها عن مقتل أكثر من 550 شخصا، من بينهم نساء وأطفال، وإصابة أكثر من 800. 1 وألحقت الهجمات أضرارا بالبنية التحتية المدنية، وأثرت بشدة على الخدمات الصحية اللبنانية وتسببت في نزوح كبير للمدنيين. ومما يثير القلق أننا نسمع مرة أخرى صدى الخطاب المستخدم لتبرير آلاف الهجمات على المرافق الطبية ومنشآت الأمم المتحدة في غزة منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وكما حذر الأمين العام للأمم المتحدة، لا يمكننا أن ندع لبنان يتحول إلى غزة أخرى. وفي إسرائيل، تسقط الصواريخ التي يطلقها الجناح العسكري لحزب الله على القواعد العسكرية والمنشآت والمناطق السكنية. وأُغلقت المدارس في جميع أنحاء شمال إسرائيل، وأُجبرت المستشفيات في البلد على نقل عملياتها لحماية المناطق التي توجد فيها المراكز الطبية. ويجب إدانة هذه الأعمال.

موقف مالطة واضح. إننا ندعو جميع الأطراف إلى حماية المدنيين، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. وأي هجوم يستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية غير مقبول ويجب أن يتوقف على الفور. ونعرب عن قلقنا البالغ بشأن سلامة المدنيين على جانبي الخط الأزرق. فكل ما يتطلع إليه المدنيون من كلا الجانبين هو العيش في سلام ودون خوف حياتهم وحياة أحبائهم. وندين بشدة استمرار الخسائر في الأرواح، بما في ذلك مقتل اثنين من العاملين في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هذا الأسبوع، والنزوح الجماعي.

ويجب دعم العمل المتواصل والبالغ الأهمية الذي تقوم به الأمم المتحدة وشركاؤها، بما في ذلك عمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في السعي لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، كما يجب دعم شجاعة اللبنانيين العاملين في المجال الإنساني.

ونؤيد الدعوة إلى وقف التصعيد على وجه الاستعجال. والواقع أن السكان المدنيين هم الذين يعانون أشد المعاناة في حرب شاملة. وهذه النتيجة، التي يمكن أن نتوقعها جميعا، يجب تجنبها بأي ثمن،

بما في ذلك بتجديد الجهود الدبلوماسية. ولمجلس الأمن دور حاسم في شق طريق للمضي قدما، طريق يعطي الأولوية للتهدئة وضبط النفس في جميع أنحاء المنطقة. ويجب احترام قرارات مجلس الأمن وتنفيذها.

وعلى طول الخط الأزرق، يجب على جميع الأطراف الابتعاد عن شفا الهاوية وتنفيذ وقف فوري للأعمال العدائية ووقف إطلاق النار على أساس القرار 1701 (2006). وتشكل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقوات المسلحة اللبنانية عنصرين أساسيين لأي هيكل أمني مقبل في المنطقة وينبغي تعزيزهما قدر الإمكان. وتفخر مالطة بالمساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويجب أن تتوقف الغارات الجوية والإسرائيلية على لبنان وتحليق طائراتها فوقه. كما ندين بشدة حيازة الجماعات المسلحة، بما فيها الجناح العسكري لحزب الله، لأسلحة خارج سيطرة الدولة اللبنانية. ومن هذا المنطلق، نشدد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من أي أسلحة غير أسلحة الحكومة اللبنانية والقوة المؤقت، بين الخط الأزرق ونهر الليطاني.

أما في المنطقة ككل، فلا يزال النزاع بين إسرائيل وحماس في غزة ينطوي على خطر التحول إلى نزاع أوسع نطاقا. وكما أوضح الأمين العام للأمم المتحدة أمس، يهدد هذا النزاع المنطقة بأسرها. ومن هذا المنطلق، نكرر دعوتنا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة والعودة الآمنة للرهائن إلى إسرائيل والتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن،وهي القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2735 (2024).

في الختام، إن استمرار معاناة المدنيين العاديين يوضح دورنا ومسؤولياتنا بجلاء. فخطر التصعيد العسكري، مع ما يترتب عنه من عواقب كارثية في المنطقة بأسرها، يقتضي من المجلس أن يتحد لاتخاذ إجراء حاسم. ويجب علينا جميعا هنا حول هذه الطاولة وخارجها أن نبذل قصارى جهدنا لتجنب الحرب الشاملة التي يبدو أنها قد أصبحت على أبوابنا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): نشكر فرنسا على طلب عقد هذه الجلسة الطارئة، ونشكر الأمين العام على إحاطته التي وصف فيها الأحداث التي وقعت في الأيام القليلة الماضية.

وكما قال الأمين العام للتو، شهد يوم الاثنين أكبر عدد من القتلى منذ نهاية الحرب الأهلية في لبنان. فقد قتل أكثر من 50 شخصا، من بينهم خمسة أطفال. ومنذئذ، لم تتحسن الحالة. فالتصعيد الإقليمي الذي يخشى منه كثيرا يجري أمام أعيننا. وقد حذرنا، على غرار الأعضاء الآخرين في المجلس، من هذا الخطر، وحثثنا على توجيه نداء قوي وموحد من أجل منعه. وتقع على عاتقنا مسؤولية إيجاد سبل للحيلولة دون زيادة تدهور الحالة.

إن الغارات الجوية المكثفة التي تشنها إسرائيل على مساحات واسعة من لبنان والصواريخ العشوائية التي يطلقها حزب الله على إسرائيل غير مقبولة ويجب أن تتوقف. وندين سقوط كثير من الضحايا المدنيين بسبب هذه الغارات، ووفقا للمعلومات الواردة من وزارة الصحة اللبنانية. فهذه الخسائر المأساوية والصدمة التي ألحقتها بالسكان المدنيين في لبنان غير مقبولة. ويمكن أن يقال نفس الشيء عن الإصابات والأضرار والخوف المستمر الذي يعيشه السكان الإسرائيليون بسبب إطلاق الصواريخ. وتعرب عن خالص تعازيها لأسر ضحايا النزاع. ويضاف إلى هذه المعاناة هلع عشرات الآلاف من سكان جنوب لبنان وسهل البقاع الذين يفرون، ومعاناة النازحين في إسرائيل الذين لا يستطيعون حتى الآن العودة إلى ديارهم.

والامر الواضح تماما هو أن الحوار والتهدئة هما السبيلان الوحيدان لإنهاء هذا النزاع. وقد تؤدي الدينامية الحالية إلى حرب شاملةتقول جميع الأطراف إنها تريد تجنبها. ولذلك، فإننا نؤيد جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى حل دبلوماسي. ويجب على جميع الأطراف أن تلتزم بالتنفيذ الكامل للقرار 1701 (2006)، الذي يقبله الجميع. وأكد المجلس بالإجماع على تأييده لهذا الطلب قبل شهر. ويرسم القرار مسارا نحو معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع وتمكين الشعبين اللبناني والإسرائيلي من العيش في سلام وأمن. وبناء على ذلك، تدعو إسرائيل وحزب الله على وقف الأعمال العدائية فورا.

ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً كاملاً، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في إدارة الأعمال

العدائية، في جميع الظروف. إن اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، التزام بموجب القانون الدولي الإنساني التقليدي والعرفي. وكذلك نذكر بأن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية الأساسية قد تشكل جرائم حرب. ولا بد أن تكون هناك مساءلة.

إننا غاضبون لمقتل اثنين من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنوب لبنان. إن ضمان حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، الراسخة في القانون الدولي الإنساني والمشار إليها في القرار 2730 (2024)، أمر أساسي ونقطة شددت عليها سويسرا في الاجتماع الوزاري هذا الأسبوع.

كما إن أمن أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ضروري كذلك. فتلك القوة، التي تسهم فيها سويسرا من خلال هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، تضطلع بعملها حالياً في بيئة صعبة جدا. ونحن نرحب بالجهود التي تواصل القوة المؤقتة وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في لبنان بذلها لتخفيف حدة التوتر وضمان التواصل بين الأطراف.

ويجب علينا أن نضمن أن النزاع، كالذي يدور في غزة – حيث سنواصل الإصرار على وقف إطلاق النار، وكذلك على إطلاق سراح الرهائن ووصول المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق – يجب أن ينتهي فوراً. ويجب على المجلس أن يسهم على وجه السرعة في حل دبلوماسي وأن يتكلم بصوت واحد موحد لتجنب اندلاع حريق إقليمي يريد الجميع تجنبه وسيدفع السكان المدنيون ثمنه باهظاً.

السيدة بيرسود (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته بشأن الحالة الملحة والمتدهورة بسرعة في لبنان. كما أرحب بمشاركة رئيس وزراء لبنان في جلسة اليوم.

لقد اجتمع المجلس قبل ستة أيام فقط لمناقشة الهجمات الأخيرة في لبنان. وللأسف، فإن تلك الهجمات القاتلة، باستخدام أجهزة الاستدعاء وأجهزة الاتصال الأخرى، تتضاءل مقارنة بما حدث يوم الاثنين.

إن عبارات القلق العميق أو الجزع لا تكفي تمامًا للتعبير عن الشعور الحقيقي بالصدمة والدمار الذي أحدثه ما ورد في التقارير من أن الغارات الإسرائيلية قتلت أكثر من 490 شخصًا، من بينهم 35 طفلًا، وأصابت أكثر من 600 1 شخص في يوم واحد. وقد ارتفع عدد القتلى منذ ذلك الحين إلى أكثر من 560 شخصاً، من بينهم 50 طفلاً و 94 امرأة. ونشير بقلق بالغ إلى أن معظم الضربات الجوية التي نفذتها قوات الدفاع الإسرائيلية يوم الاثنين كانت في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأن اثنين من موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانا من بين القتلى. إننا نتقدم بتعازينا لأسرتيهما.

وفي الوقت نفسه، تبنى حزب الله عدة ضربات ضد أهداف عسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي بقصف صاروخي وطائرات مسيرة ومدفعية في شمال إسرائيل والجولان السوري المحتل.

وتعرض لبنان لضربات مستمرة في جميع أنحاء أراضيه خلال الأشهر الـ 11 الماضية. ولكن، تشير التقارير إلى أن الأحداث الأخيرة هي الأكثر دموية منذ حرب 2006.

ولا يمكن السماح باستمرار الهجمات التي تشنها دولة على أراضي دولة أخرى ذات سيادة، لا سيما في ضوء طبيعتها العشوائية، بالإفلات من العقاب. ولا يمكن التعامل مع حماية المدنيين كفكرة لاحقة للأهداف الأمنية المفترضة لإحدى الدول.

إن قادة العالم يجتمعون هنا في الأمم المتحدة لتأكيد التزامهم بميثاق الأمم المتحدة. وقد تكلمنا هذا الصباح فقط عن تسخير القيادة من أجل السلام، واعتمدنا يوم الاثنين الماضي ميثاقاً من أجل المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) في نفس اليوم الذي قُضِي فيه على مستقبل 35 طفلاً بأبشع الطرق اللاإنسانية. لقد أصبحت الأنماط التي تظهر في لبنان مألوفة تماماً. ولا يمكن أن تكون استجابتنا بمزيد من التقاعس.

خلال جلسة الأمس بشأن الحرب في أوكرانيا (انظر S/PV.9731)، دعا معظم أعضاء المجلس إلى وضع حد للإفلات من العقاب وطالبوا بتقديم منتهكي القانون الدولي إلى العدالة.

وعندما اجتمع المجلس آخر مرة بشأن هذه المسألة، وصفت غيانا الحالة في الشرق الأوسط بأنها لا تطاق. والآن أنا حقًا لا أجد كلمات لوصف الكارثة الواضحة بشكل صارخ التي تنتظرنا. فلن يكون هناك منتصر في أي حرب في الشرق الأوسط. تلك هي الحقيقة. ومع ذلك، وعلى الرغم من ذلك الواقع، ليس هناك طرف على استعداد للتراجع عن حافة الهاوية.

ولم تسفر الجهود الدبلوماسية حتى الآن عن أي نتائج ملموسة بعد مرور عام تقريبًا. أدعو أصحاب النفوذ إلى بذل المزيد من الجهود. فلم يفت الأوان بعد للتراجع عن حافة الهاوية. ويجب أن تبدأ هذه العملية بوقف إطلاق النار في غزة وإعادة الالتزام بتنفيذ القرار 1701 (2006) تنفيذا كاملا. وتدعو غيانا الأطراف إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وضمان تجنيب المدنيين الأذى.

لقد أصبح الشعب اللبناني، مثله مثل الشعب الفلسطيني، متفرجاً بريئاً على ألاعيب حفنة من المؤدلجين العازمين على تحقيق مآربهم السياسية. إلى متى نظل نجلس في المجلس لنعرب عن قلقنا فقط ثم نجتمع بعد أيام قليلة إذ تتفاقم الظروف لا محالة؟ إن الشعب اللبناني يعول علينا في مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن ينظر في الإجراءات الضرورية التي يمكن أن يتخذها لتهدئة الحالة، وفي نهاية المطاف، إنهاء الحرب في غزة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على المعلومات التي قدمها بشأن الحالة المقلقة في لبنان.

لم يمر حتى أسبوع على آخر جلسة للمجلس لمناقشة هذه المسألة. إن خطورة الأحداث وعواقبها المحتملة على المنطقة بأسرها تستدعي جلستنا هذه.

فمنذ ذلك الحين، تزايدت أعمال العنف. وقد أعقب التفجير العشوائي لأجهزة الاتصالات قصف جوي نفذته إسرائيل في بيروت ومواقع أخرى وإطلاق حزب الله للصواريخ بشكل عشوائي من لبنان على إسرائيل. إن تلك الأحداث انتهاك للقرار 1701 (2006) الذي يدعو إلى وقف الأعمال العدائية بشكل نهائي على طول الخط الأزرق، وانتهاك لسيادة لبنان.

ويهدد العنف ضد السكان المدنيين على جانبي الخط الأزرق بالتسبب في المزيد من التشريد والتحول إلى أزمة إنسانية جديدة في المنطقة. وتذكّر إكوادور مرة أخرى بضرورة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف الفاعلة في النزاع في جميع الأوقات.

ومن أجل احتواء التوترات الإقليمية، لا بد من وقف إطلاق النار لوقف الحرب في غزة والسماح بدخول مساعدات إنسانية كافية إلى المنطقة وكذلك الإفراج الفوري عن الرهائن الذين احتجزتهم حماس، قبل عام تقريباً، خلال الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والتي تدينها إكوادور مرة أخرى.

إن تنفيذ القرار 2735 (2024) أمر ملح. ويجب أن نجرد الذين يريدون المزيد من العنف من أي أعذار.

كما إننا بحاجة إلى التزام دول المنطقة والأطراف الدولية الفاعلة ذات التأثير على الأطراف لمنع الشرق الأوسط من الاستمرار في دوامة العنف التي تؤدي إلى الدمار والبؤس. كما ندعو المنظمات الإقليمية إلى العمل على ضمان أن يسود الاعتدال وضبط النفس.

وتدعم إكوادور أي مبادرة تسهم في تهدئة النزاع وتدعو قادة جميع الأطراف إلى التصرف بشجاعة ومسؤولية وإنسانية.

إن التسوية السلمية للنزاعات هي جوهر تعددية الأطراف ومبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وكما قلنا هذا الصباح في المناقشة المفتوحة بشأن القيادة من أجل السلام، فإن منع نشوب النزاعات، كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة وأقره ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79) الذي اعتُمِد هذا الأسبوع، يستحق منا أقصى درجات الاهتمام. ولن يجعل ممكنا تحقيق السلام بعيد المنال – ولكن المطلوب بشدة – في الشرق الأوسط سوى الحوار وبناء الثقة وحل الدولتين.

وأود أن أختتم بتكرار دعوة الأمين العام للأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإيلاء الأولوية لحماية المدنيين وضمان

أمن العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر فرنسا على طلبها عقد هذه الجلسة وأرحب بحضور رئيس وزراء لبنان نجيب عزمي ميقاتي. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته التي تذكرنا بخطورة الوضع الحالي.

لقد شهد الشعب اللبناني للتو أكثر الأسابيع دموية منذ عقود. فقد تم تفجير آلاف من أجهزة الاتصالات في وقت واحد عن طريق التحكم عن بُعد، مما تسبب في وقوع خسائر فادحة في صفوف المدنيين الأبرياء. وتدين الصين مرة أخرى مثل هذه الهجمات عديمة الضمير والعشوائية. وبينما كان الشعب اللبناني لا يزال يترنح من هول الصدمة، أمطرت عليهم القنابل من السماء. شنت إسرائيل عدة جولات من الغارات الجوية واسعة النطاق على جنوب وشرق لبنان، مما أدى إلى مقتل أكثر من 500 شخص وإصابة ما يقرب من 000 2. وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء الوضع الحالي بين لبنان وإسرائيل، وتؤيد بحزم لبنان في الدفاع عن سيادته وأمنه وكرامته الوطنية، وتدين بشدة الأعمال التي تنتهك المعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية. إننا نعارض بشدة أي هجمات عشوائية ضد المدنيين تنتهك الخط الأحمر للقانون الدولي الإنساني. ونؤكد على أهمية ضمان سلامة وأمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشكل فعال. يجب ألا يكون موظفو الأمم المتحدة وأصولها هدفاً للهجمات المسلحة.

منذ اندلاع النزاع في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ركز المجتمع الدولي كل جهوده على السعي إلى وقف فوري لإطلاق النار ومنع امتداد النزاع وتوسعه. لكن الواقع يسير في الاتجاه المعاكس. فبينما يجتمع قادة العالم هنا في نيويورك، ويوجهون بأغلبيتهم الساحقة نداءً للحفاظ على السلام في الشرق الأوسط في المناقشة العامة للجمعية العامة، اختارت إسرائيل توسيع نطاق القتال. وهذا ليس سوى استهزاء بالعدالة الدولية وبسلطة القانون الدولي. لا يمكن للشرق الأوسط أن يتحمل حرباً أخرى. ولا بد من وقف المغامرات العسكرية وتسهيل وقف التصعيد.

ونحن نرحب بالنداء الذي أطلقه الأمين العام غوتيريش وبجهود الوساطة المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة. إننا نشير إلى أن لبنان أعلن أنه يطالب بالعدالة والحل الدبلوماسي. وقد أصدر وزراء خارجية مصر والعراق والأردن بياناً في 25 أيلول/سبتمبر، أشاروا فيه إلى أن التدهور سيكون له عواقب وخيمة على المنطقة بأسرها. كما أعلنت دول المنطقة الأخرى المعنية أنها تريد السلام ولا تسعى إلى الحرب. إننا نحثّ إسرائيل على اتخاذ القرار الصائب، والتخلي عن هوسها باستخدام القوة، ووقف عملياتها العسكرية في غزة، ووقف انتهاكاتها لسيادة لبنان وأمنه، والكف عن المغامرات التي قد تجر المنطقة إلى كارثة جديدة. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب تصعيد الموقف.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الهامة المتمثلة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. في الوضع الراهن، نفهم أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس يؤيدون اتخاذ المجلس إجراءات عاجلة لمنع تفاقم الوضع. ونأمل أن يتحلى جميع الأعضاء بالإرادة السياسية والقيادة من أجل السلام، وأن يستجيبوا لتوقعات لبنان والدول العربية وأن يدعموا المجلس في اتخاذ الإجراءات القوية والضرورية دون تأخير من أجل القيام بدور فعال في وقف الحرب وتهدئة الأوضاع.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الرئاسة السلوفينية على عقد هذه الجلسة العاجلة التي طلبتها فرنسا. كما نشكر الأمين العام على رؤيته الثاقبة بشأن هذه المسألة المقلقة للغاية. ونرحب بحضور رئيس وزراء لبنان في هذه الجلسة.

لا يزال الوضع في لبنان يشكل مصدر قلق بالغ. وقد أدى التصعيد الأخير بين حزب الله وإسرائيل إلى تبادل شبه يومي لإطلاق النار عبر الحدود، مما تسبب في وقوع عدد كبير من الضحايا وتصاعد التوترات الإقليمية. وعلاوة على ذلك، كثفت إسرائيل عملياتها العسكرية. وكان القصف يوم الاثنين هو الأكبر من نوعه الذي تشنه إسرائيل على لبنان منذ آخر حرب واسعة النطاق دارت رحاها بين إسرائيل وحزب الله في صيف عام 2006. وتشير التقارير إلى مقتل ما يقرب من 500

شخص، من بينهم أطفال وموظفون في مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، كما أصيب أكثر من 600 1 شخص. وقد أدى ذلك إلى نزوح واسع النطاق، حيث فرت العديد من العائلات من منازلها ولجأت إلى المدارس والملاجئ الأخرى. قبل أيام قليلة، اجتمعنا في القاعة (انظر S/PV.9730) وقد أفزعتنا الهجمات الإلكترونية الأخيرة في بيروت وأجزاء أخرى من لبنان، والتي أسفرت عن مئات الضحايا المدنيين، ومنهم أطفال.

وترتبط الأحداث الحالية في لبنان ارتباطاً وثيقاً بالنزاع الدامي الدائر في غزة والذي أودى بحياة أكثر من 000 41 فلسطيني حتى الآن ولا يُظهر أي علامة على التراجع، مما يثير شبح المزيد من التصعيد. إن الأزمة الإنسانية حادة، ولم تنجح حتى الآن الجهود المبذولة لتأمين وقف لإطلاق النار. ونشعر بقلق بالغ إزاء احتمال تكثيف الغارات الجوية في لبنان في الأيام المقبلة. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية على جانبي الخط الأزرق. ونؤكد على الحاجة الماسة إلى وقف التصعيد لمنع المزيد من عدم الاستقرار والأعمال الانتقامية وإراقة الدماء. كما نكرر دعوة الأطراف إلى حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. إننا نحثّ جميع الأطراف المعنية على الالتزام الصارم بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 1701 (2006) الذي دعا، من بين أمور أخرى، إلى الوقف الكامل للأعمال العدائية، وانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان، ونشر قوات لبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان. وفي هذا الصدد، نحث أعضاء المجلس الذين يتمتعون بنفوذ كبير على كلا الجانبين على العمل من أجل تهدئة الأعمال العدائية الجارية. ونؤكد على ضرورة بذل جهود دبلوماسية عاجلة لمنع المزيد من التصعيد ومعالجة الأزمة الإنسانية.

في الختام، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها الراسخ بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقف على أهبة الاستعداد لدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاعات في الشرق الأوسط.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد لامي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الجميع على إسهاماتهم والأمين العام على إحاطته. كما أود أن أنوه بحضور رئيس وزراء لبنان في القاعة اليوم.

هذه هي لحظة الخطر القصوى. نحن على شفا جرف، على حافة الهاوية، قبل دقائق قليلة من حدوث الفاجعة. إننا نتحدث عن خطر نشوب حرب إقليمية شاملة، ولكن الحقيقة أننا نشهد بالفعل نزاعاً على جبهات متعددة – في غزة والضفة الغربية ولبنان والبحر الأحمر. أودت الضربات في الأيام الأخيرة بحياة 550 شخصًا في لبنان. ومقتل المدنيين والنساء والأطفال؛ ومقتل موظفي الأمم المتحدة؛ وصواريخ حزب الله التي قتلت الإسرائيليين ما هي إلا حلقة جديدة في مسلسل الألم والكرب والخسارة. بينما نواجه الهاوية، من واجب المجلس أن يتكلم بصوت واحد. يجب أن نقول إن الصواريخ يجب أن تتوقف الآن؛ يجب أن تتوقف الغارات الجوية الآن؛ ويجب أن تبدأ المحادثات في سياق وقف فوري لإطلاق النار من الجانبين الآن. حان وقت التراجع عن حافة الهاوية.

فالحرب الشاملة ليست في مصلحة الشعب الإسرائيلي أو اللبناني. ولهذا دعوتُ بعد ساعات من ضربات الأسبوع الماضي إلى وقف فوري لإطلاق النار بين حزب الله اللبناني وإسرائيل. ومنذ ذلك الحين، نعمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة وفرنسا لإضفاء الطابع الرسمي على مطلب أشمل من أجل وقف إطلاق النار وخطة سياسية لتنفيذه. وفي الأمم المتحدة في نيويورك، ما فتئنا نحث أنا ورئيس الوزراء مجموعة الدول السبع وشركاءنا الآخرين على حذو حذونا. يجب أن تتمثل أولويتنا في حل سياسي بما يتماشى مع القرار 1701 (2006). من واجبنا أن نبذل كل ما في وسعنا لممارسة أقصى قدر من الضغط الدبلوماسي، حتى يتمكن المدنيون الإسرائيليون واللبنانيون من العودة إلى ديارهم، ويمكن إنقاذ الأرواح، ويعود الأمن إلى شمال إسرائيل وجنوب لبنان، وتبدأ الحياة اليومية بالعودة إلى ما كانت عليه.

والآن أود أن أكون واضحًا: تدين المملكة المتحدة هجمات حزب الله على إسرائيل على مدى الأشهر الـ 11 الماضية، والتي أدت إلى نزوح أكثر من 000 60 شخص من منازلهم. لم يكن هناك أي مبرر لتلك الهجمات. لقد ألحقت الشقاء بعامة الناس في كل من لبنان وإسرائيل. لم تقدم شيئًا لإنهاء النزاع في غزة أو ضمان إقامة دولة فلسطينية.

وفيما يتعلق بإيران، لا يوجد ما يبرر تزويد الجماعات الإرهابية بالأسلحة في تحدٍ لمجلس الأمن. نحن ندعو طهران إلى استخدام نفوذها وحث حزب الله على الموافقة على وقف إطلاق النار.

فمن أجل شعب إسرائيل ومن أجل شعب لبنان يجب أن نتعاون لإنهاء النزاع – شعب لبنان هو شعب رائع ومتعدد الثقافات ومتسامح وقع أسيراً لميليشيا مسلحة تولي الأهمية لمصالحها على مصالح الشعب اللبناني. في عام 2006، تصرف المجلس بما يحقق السلام والأمن. يجب على جميع الأطراف تجسيد هذه الروح نفسها اليوم، من خلال التكاتف والعمل الآن لوضع حد للنزاع، ووقف دوامة الدمار، ووقف إزهاق المزيد من الأرواح البريئة، وتجنب انفجار النزاع إلى حرب شاملة، وتمهيد الطريق من أجل إحلال السلام. ذلك ما نحتاج إليه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية.

السيد نجيب عزمي ميقاتي (لبنان): أود في البداية أن أعبر عن امتناني العميق للجمهورية الفرنسية على طلبها عقد هذه الجلسة المهمة لمجلس الأمن في ظل الأوضاع الصعبة التي يمر بها لبنان. لقد كانت فرنسا دائمًا صديقة وفية للبنان وشعبه، وقد وقفت إلى جانبنا في أصعب الظروف. وخير دليل على ذلك الجهد المخلص الذي تقوم به فرنسا اليوم بالتعاون مع الولايات المتحدة الأميركية من أجل إصدار بيان مشترك مدعوم دولياً من أجل وضع نهاية لهذه الحرب القذرة.

كما أشكر سلوفينيا رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر على تلبيتها لهذه الدعوة. وأشكر سعادة الأمين العام على الإحاطة التي قدمها في بداية هذه الجلسة. والشكر للجزائر الشقيقة ممثلة المجموعة العربية في مجلس الأمن على دعمها المستمر لنا، وأشكر جميع أعضاء هذا المجلس الكريم على دعمهم المستمر لسيادة لبنان ووحدته واستقراره، كما أنتهز هذه المناسبة لأشكر جميع أعضاء هذا المجلس على دعمهم للقرار 2749 (2024) بتمديد ولاية اليونيفيل بناء على طلب لبنان.

نحن اليوم، في لبنان نواجه انتهاكاً واضحاً لسيادة الدولة اللبنانية وحقوق الإنسان عبر الممارسات الوحشية للعدو الإسرائيلي بحق دولتنا وشعبنا اللبناني، من خلال استباحة سيادته عبر إطلاق طائراته ومسيراته في سمائه، وقتل المدنيين فيه شباباً ونساءً وأطفالاً؛ وتدمير المنازل، وإرغام العائلات على النزوح في ظل ظروف إنسانية قاسية. هذا عدا عن بث الترهيب والرعب في نفوس المواطنين اللبنانيين وذلك على مرأى من العالم كله دون أن يرف لهم جفن. وللأسف عدد الشهداء المدنيين الأبرياء والجرحى في ارتفاع مستمر، فالمئات من المدنيين قد فقدوا حياتهم في غضون أيام قليلة، والمستشفيات أصبحت غير قادرة على استقبال المزيد من الجرحى.

لبنان اليوم ضحية عدوان إلكتروني، وسيبراني، وجوي، وبحري، وقد يتحول إلى عدوان بري بل إلى مسرح لحرب إقليمية واسعة، وآمل أن أعود إلى بلدي متسلحاً بموقفكم الصريح الداعي لوقف هذا العدوان واحترام سيادة بلدي وسلامته.

ما نشهده اليوم هو تصعيد غير مسبوق، مع اللجوء إلى وسائل وآليات جديدة لا سيما الإلكترونية لإلحاق الأذى بأبناء شعبي. إن المعتدي يزعم أنه لا يستهدف إلا المسلحين والسلاح ولكني أؤكد لكم أن مستشفيات لبنان تعج بالجرحى المدنيين وبينهم العشرات من النساء والأطفال. أمام ذلك يبقى السؤال: من يضمن عدم حصول هكذا اعتداءات على دول أخرى إذا لم تُتّخذ إجراءات رادعة وعقابية حاسمة بحق المعتدي؟ من يكفل لنا كدولة لبنانية أو أية دولة أخرى سلامة غذائها ومائها وأي مواد تدخل أراضيها من أي ضرر؟

إن هذه الأحداث لا يمكن فصلها عن تاريخ طويل من النزاعات والانتهاكات التي عانى منها لبنان منذ عقود. وقد شكّلت الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على الأراضي اللبنانية انتهاكاً صارخاً لسيادتنا الوطنية وحقوقنا كدولة عضو في الأمم المتحدة. إن هذا الوضع ليس

جديداً، فلبنان قد مرّ بفترات طويلة من التوترات والاعتداءات التي كانت تهدد استقراره وسلامة مواطنيه. لكن لبنان يبقى عاصياً على كل التحديات واللبنانيون واجهوا ويوجهون بشجاعة كل الاعتداءات على كل حبة من تراب الوطن.

إنني أتحدث بإسم لبنان، ووجودي هنا ليس لتقديم شكوى فقط ولا لتقديم عرض مفصل عن عدد الشهداء والجرحى والدمار الذي هجر البشر ودمر الحجر، فذلك مثبت للرأي العام العالمي بالصوت والصورة. وإنما وجودي هنا للخروج من هذه الجلسة بحل جدي يقوم على تضافر جهود جميع أعضاء مجلس الأمن للضغط على إسرائيل لوقف فوري لإطلاق النار على كل الجبهات وعودة الأمن والاستقرار لمنطقتنا.

إن الشعب اللبناني يرفض الحرب ويؤمن بالاستقرار ويعمل من أجل المستقبل. ولبنان دولة مؤسسة للأمم المتحدة وهو من المساهمين في وضع ميثاقها، كما شارك لبنان في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عبر الدكتور شارل مالك. إن هذا الإسهام يعكس التزام لبنان العميق بالقيم الإنسانية والعدالة الدولية. واليوم، وباسم هذه القيم التي جمعتنا تحت مظلة الأمم المتحدة، جئنا لنؤكد على حق لبنان في الاستقرار والأمن والأمان، وحقه في السيادة والدفاع عنها، وحقه في استعادة أراضيه المحتلة.

إن التوترات الحالية ليست وليدة اللحظة. بل هي نتاج تراكمات طويلة من النزاعات والاعتداءات التي لم تجد حلولا جذرية. إن إسرائيل لم تتوقف عن انتهاك قرارات الأمم المتحدة التي صدرت على مدى سنوات طويلة، وخصوصاً القرار 1701 (2006)، الذي كان من المفترض أن يشكل إطاراً لتحقيق الاستقرار الدائم في جنوب لبنان. ولكن للأسف، ما زلنا نرى الانتهاكات الإسرائيلية لسيادتنا على مدار الساعة – براً وبحراً وجواً. إن هذه الانتهاكات المتكررة تقوض كل جهود الاستقرار وتعرض المنطقة كلها لخطر الانفجار في أي لحظة. ومن هنا، أؤكد التزام الحكومة اللبنانية بالقرار 1701 (2006) كاملاً.

وإنني أطالب المجلس اليوم باتخاذ إجراء جاد وفوري لضمان انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية المحتلة ووقف الانتهاكات التي تتكرر كل يوم. كما نؤكد على ضرورة وقف العدوان الإسرائيلي على غزة بشكل فوري لأن تداعيات ما يجري هناك تنعكس بشكل مباشر على الوضع في لبنان والمنطقة وهي لن تقف عند حدوده، وإنما قد تشمل كل الشرق الأوسط إن لم يتم معالجتها بالسرعة الممكنة. إن عدم التوصل إلى حل من شأنه أن يجعل الأمور أكثر تعقيداً. فاستمرار هذا العنف لن يؤدي إلا إلى المزيد من التصعيد، وهو ما لا يخدم مصلحة أي طرف في هذه المعادلة المعقدة.

لقد وُجدت الأمم المتحدة من أجل تعزيز الاستقرار. لكن ما نشهده اليوم هو أن العالم ما زال عاجزاً عن وقف المأساة الإنسانية المستمرة في منطقتنا. لذا، وباسم الشعب اللبناني، نضع المجلس أمام مسؤولياته الكاملة لاتخاذ موقف فوري وحاسم ينهي المعاناة المستمرة لشعبنا تمهيداً لتعبيد الطريق أمام الحلول الدبلوماسية.

لبنان لا يطلب معروفاً. نحن نطالب بحقوقنا المشروعة بموجب القانون الدولي، حقنا كلبنانيين في العيش بأمان، حقنا في حماية سيادتنا الوطنية وحقنا في مستقبل يبعد عن أطفالنا شبح الحروب وأهوال الصراعات. إنني أتوجه إلى المجلس وإلى المجتمع الدولي برمته وأقول إنه حان الوقت لرفض العنف والحروب وتطبيق القرارات الدولية بحيث حتى لا تبقى حبراً على ورق. الأدوات موجودة. وما نحتاجه الآن هو الإرادة الصادقة والتعاون الفعّال. دعونا اليوم لا نضيع هذه الفرصة. يجب أن نتحرك الآن لأننا لا نستطيع تحمل خسارة جيل آخر بسبب الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في الوقت الذي كان فيه المدنيون الإسرائيليون في الشمال يشاهدون برعب إخوانهم وأخواتهم في الجنوب يتعرضون للتعذيب والاغتصاب وقطع الرؤوس والاختطاف على أيدي إرهابيي حماس، فإنهم كانوا يفرون إلى المخابئ الواقية من القنابل بينما يمطرهم حزب الله بالصواريخ في استعراض للتضامن – هذا ما يسمونه في أوساط هؤلاء الجزارين والهمجيين.

عاشت إريت إفراتي في كيبوتز دان في الشمال منذ ولادتها. ولم تضطر إلى الفرار من منزلها سوى مرة واحدة أخرى – عندما كانت

في السابعة من عمرها في حربنا من أجل الاستقلال عام 1948. والآن، تجد نفسها مرة أخرى وهي بعمر 83 عاماً لاجئة في مدينة حيفا. وتكافح إريت منذ عام تقريباً للحفاظ على سلامتها العقلية وهي حبيسة غرفة صغيرة وبعيدة عن حياتها ومنزلها الذي بنته على مدار حياتها. وهذه القصة ليست فريدة من نوعها. وتنضم إريت إلى عشرات الآلاف من الإسرائيليين الذين يعيشون الآن في مساكن مؤقتة مكتظة. وهي تصلي من أجل أن يأتي اليوم الذي تعود فيه إلى المكان الوحيد الذي تعتبره بيتها.

وقد أُطلق منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر حوالي 000 9 صاروخ، فضلا عن مئات الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات، على مواطنينا المدنيين، مستهدفةً منازلهم وعائلاتهم ودولتهم. ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، أُجبر 000 70 مدني على الفرار من منازلهم. وأصبحوا لاجئين داخل بلدهم. وهم لا يعلمون متى سيتمكنون من العودة إلى ديارهم لاستئناف حياتهم من جديد أو متى سيتمكن أطفالهم من العودة إلى مدارسهم. ومنذ 8 تشرين الأول/أكتوبر، تسبب الإرهابيون وهجماتهم المتواصلة في إصابة أكثر من 370 إسرائيليا ومقتل 49 آخرين، من بينهم 12 طفلاً إسرائيلياً درزياً كانوا يلعبون كرة القدم.

أجلس الآن هنا، مرة أخرى، لأدافع عن تصرفات إسرائيل كما لو أن أي بلد آخر في وضعنا كان سيتصرف بشكل مختلف أو سيرسم مساراً مختلفاً ولن يتصرف دفاعاً عن شعبه. فلنكن صادقين: لا يمكن لأي دولة أن تقف مكتوفة الأيدي بينما يتعرض مواطنوها للهجوم.

وعلى مدار الأسبوع الماضي، شنت إسرائيل ضربات دقيقة في لبنان ضد مراكز قيادة حزب الله ومواقع الإطلاق ومخازن القذائف والأسلحة والقيادة التابعة له. وفي 20 أيلول/سبتمبر، استهدفنا قادة حزب الله الإرهابي خلال اجتماع كانوا يخططون فيه لعملية أخرى على غرار عملية 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد أعلن حزب الله بوضوح أنه إذا أتيحت لهم الفرصة، فإنهم سيقتحمون حدودنا ويتسللون إلى مجتمعاتنا ويقتلون ويغتصبون ويأخذون رهائن إلى أوكارهم في الجحيم. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن والأمين العام وبعض مسؤولي الأمم المتحدة وحتى بعض قادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) لا يستطيعون ذكر حزب الله. استمعوا إلى جميع البيانات. لا يمكنهم ذكر هذه الكلمة.

إنه حزب الله، المصنف دوليا كمنظمة إرهابية، والذي بدأ هذا النزاع وانتهك قرارات مجلس الأمن بشكل مستمر. لقد قلنا بوضوح على مدار سنوات إننا نؤيد القرار 1701 (2006) تأييدا كاملا، كما أكد رئيس الوزراء للتو. إننا نؤيد هذا القرار ونؤيد تنفيذه بالكامل. وما فتئنا ندق ناقوس الخطر لسنوات بشأن انتهاكات حزب الله الصارخة. وما فتئنا نقدم لسنوات أدلة لا يمكن إنكارها على تعزيزاته العسكرية، وبالرغم من ذلك تُقابل تحذيراتنا بالتجاهل. لقد مضى وقت أنصاف الحلول. ويجب تنفيذ القرار 1701 (2006) بالكامل ودون تأخير.

وأُذكر المجلس بأن القرار ينص على أن الجيش اللبناني يجب أن يكون موجوداً على الحدود مع إسرائيل وليس حزب الله. ربما نسي البعض كيف بدأ هذا الأمر ولماذا يجب أن ندافع عن أنفسنا، ولكننا لم ننسَ ذلك. إنني أدلي بهذا التصريح هنا اليوم لإزالة أي شك: لن يختبئ الشعب اليهودي مرة أخرى من الوحوش الذين يتمثل هدفهم في الحياة في قتل اليهود. ولن نؤول الشك مرة أخرى لصالح أولئك الذين يعلنون عن نيتهم في قتل اليهود. ولن نستمر في إيجاد أعذار لهم عندما يكشفون عن وجههم الحقيقي. وسنتخذ جميع الخطوات اللازمة في حدود حقوقنا ووفقاً للقانون الدولي لتحييد هذا التهديد.

إن إسرائيل لا تسعى إلى حرب شاملة. وقد أوضحنا رغبتنا في السلام لكل من لا تعميه الكراهية والمآرب السياسية. ومع ذلك، فإن إسرائيل تتعرض للهجوم. وخلال الـ 24 ساعة الماضية، واجه شمال ووسط إسرائيل موجة جديدة من الهجمات المتواصلة حيث أُطلق أكثر من 150 صاروخاً في عمق الأراضي الإسرائيلية على مناطق يقطنها 1,5 مليون إسرائيلي. وأدت هذه الهجمات إلى إصابة مدنيين وتدمير منازل في مجتمعات مثل صفد وروش بينا. وقد صعّد حزب الله عدوانه هذا الصباح، حيث أطلق قذيفة أرض – أرض باتجاه تل أبيب. وفي الوقت نفسه، أعلنت "المقاومة الإسلامية في العراق"، وهي واحدة

من وكلاء إيران العديدين في الشرق الأوسط، مسؤوليتها عن هجوم بالطائرات المسيرة والقذائف الانسيابية على مناطقنا الشمالية والشرقية.

ولكن الكثيرين يلتزمون الصمت حيال جرائم حزب الله، مما يزيد من جرأة وكلاء إيران الإرهابيين على مواصلة هجماتهم. وهم لا يميزون على أساس العرق أو المعتقد. فقد أُمطرت الناصرة، وهي مدينة مهمة في شمال إسرائيل يشكل المسلمون 70 في المائة من سكانها والمسيحيون 30 في المائة ومسقط رأس السيد المسيح نفسه، بالصواريخ قبل بضع ليالٍ تحديدا.

ولا يقتصر حزب الله على استهداف المدنيين، بل يستمر أيضًا في الاختباء وراءهم. وقد كشفت إسرائيل عن أدلة واضحة على أن حزب الله يستخدم منازل المدنيين مواقع لتخزين صواريخه وإطلاقها. إنها منازل تعيش فيها عائلات. ويستخدم حزب الله الأقبية. ويستخدم أسطح المنازل لوضع الصواريخ عليها ويجبر الناس على البقاء في منازلهم. إنها منازل ينام فيها الأطفال. ويستغل حزب الله الناس الذين يدّعي تمثيلهم ويضع المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين على حد سواء في مرمى النيران. والأنكى من ذلك أنه يطلق النار من مواقع قريبة من مراكز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، معرضا باستهتار جنود حفظ السلام من جميع أنحاء العالم للخطر.

إن هذه ليست مجرد حرب ضد إسرائيل؛ بل حرب ضد البشرية يشنها وكلاء إيران. فهم يجعلون شعب لبنان رهينة – ونعلم ذلك – باستخدام منازلهم دروعا لصواريخهم، مما يدفع بالمنطقة بأسرها إلى حافة الدمار. ولا يمكننا قبول هذه الأوضاع. ولن ندع وكلاء إيران الإرهابيين يملون على الإسرائيليين كيف يمكنهم أن يعيشوا حياتهم. لن نسمح بأن يصبح شمالنا منطقة حرب.

يعلم كل ممثل هنا الكيان الذي يقف وراء هذه الحالة والذي يدبّرها. إنه النظام الذي وضع ساعة للعد التنازلي وسط العاصمة تعد الأيام إلى حين تدميرنا. لم أذهب إلى طهران، ولكن المرء سيرى الساعة تدق إذا ذهب إلى هناك. إن النظام الإسلامي في إيران هو القوة الدافعة الكامنة وراء الصواريخ التي تُطلق على مجتمعاتنا المحلية منذ عام تقريباً والقوة الدافعة وراء عدوان حزب الله والقوة الدافعة وراء عدم الاستقرار الذي يجتاح منطقتنا. إن إيران رأس الأفعى الإرهابية التي تبث سمومها ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. ومن الحوثيين في اليمن الذين يحاولون خنق التجارة العالمية إلى وابل الصواريخ التي يطلقها حزب الله، ومن ممارسة حماس للاغتصاب والخطف إلى الميليشيات الشيعية في سورية والعراق التي تستهدف الموظفين الغربيين – نعلم أن آية الله يقف وراء ذلك كله. إن مصدر كل صاروخ يطلقه حزب الله وكل طائرة مسيرة يطلقها وكلاء إيران وكل عمل إرهابي على أرض أجنبية واحدٌ: النظام الإسلامي في إيران. إنه العنكبوت الذي يقف في مركز شبكة العنف تلك التي يجب علينا أن نحاربها. ولا يمكن إحلال السلام في المنطقة حتى نتخلص من هذا التهديد.

وهناك مسار عمل واضح للمجلس إذا كان يرغب حقًا في تجنب التصعيد: المطالبة بالتنفيذ الفوري للقرار 1701 (2006)؛ وتصنيف حزب الله وقوات حرس الثورة الإسلامية منظمة إرهابية؛ وأخيراً، التوقف عن إلقاء اللوم على الجانب الذي يدافع عن مواطنيه والتحلي بدلًا من ذلك بالشجاعة الكافية لتسمية المعتدي الحقيقي المسؤول عن إشعال هذه الحلقة من العنف وإدانته على نحو حاسم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد أبو الغيط.

السيد أبو الغيط: صار واضحاً لدينا جميعاً اليوم أن ما نخشى منه قد وقع. لقد انتقلت شرارة النار، التي أشعلها الاحتلال في غزة، إلى لبنان الذي تعرض سكانه خلال يومين لضربات عشوائية غاشمة لم يروا مثيلًا لها منذ عقدين.

الآن، نفهم لماذا رفض الاحتلال الإسرائيلي المقترح تلو المقترح لوقف إطلاق النار في غزة. إسرائيل ببساطة لم تكن ترغب في وقف الحرب، وإنما في توسيعها، معرّضةً شعوب المنطقة كلها لوضع بالغ الخطورة ومقامِرةً بحياة الناس ومستقبل السلام الذي ترسخ مع بعض الدول العربية لعقود وضاربةً عرض الحائط بكل محاولات وقف هذا الانزلاق المتهور نحو الهاوية.

كان الطريق واضحاً من أجل نزع فتيل التصعيد. وقف الحرب الظالمة والغاشمة والدموية على غزة كان كفيلًا بتهدئة الأوضاع على

الجبهة الشمالية لإسرائيل مع جنوب لبنان وإعطاء الدبلوماسية فرصة لجلب الهدوء. ولكن إسرائيل اختارت توسيع دائرة النار والدم لتعتدي على دولة عربية ذات سيادة يعيش شعبها اليوم في قبضة الخوف والترويع.

وأقول بصراحة إن العجز أمام مواجهة الوحشية في غزة، بما فيها عجز المجلس الذي يجسد الإرادة الدولية، هو ما شجع قادة إسرائيل على التصعيد. لقد وجدوا الطريق ممهداً ومفروشاً بغياب المحاسبة وغياب العقاب، بل وغياب أي ضغط حقيقي لتغيير المسار.

نحن نعرف كيف تشتعل الحروب لأننا عشنا هذه التجارب الأليمة في الشرق الأوسط لعقود. ما تفعله إسرائيل اليوم هو استدعاء متعمد وأحمق لعاصفة لن يكون أحدٌ بمنأى عن أذاها ومخاطرها. ما تفعله إسرائيل شهدنا مثله كثيراً في التاريخ الحديث للشرق الأوسط. وتعلمنا الدروس واستخلصنا العبر. ولكن البعض تُصوِّر له غطرسة القوة أنه قادرٌ على تحقيق أهدافه بقتل أكبر عدد ممكن من البشر. البعض يتصور أن السلام لا يتحقق إلا مُخضباً بالدماء وأن الدول تعيش بالسيف وحده. إذا تُرك هذا الجنون ليسود، سنجد أنفسنا أمام سلسلة لا تنتهي من الدم والخراب.

إن أمامنا اليوم فرصة حقيقية للتراجع عن الهاوية. الرئيس بايدن قال أمس في الجمعية العامة إن ثمة فرصة للحل الدبلوماسي. وأقول إن هذا المجلس لا بد أن يضطلع بمسئولياته لجعل هذا الحل واقعاً وفي أسرع وقت ممكن. هذه الحرب يجب أن تتوقف اليوم، الآن، في غزة وفي الضفة وفي لبنان. علينا أن نتحرك قبل فوات الأوان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد عراقجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة العاجلة لمعالجة العدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان. ونرحب بحضور دولة رئيس مجلس الوزراء نجيب عزمي ميقاتي ونعرب عن تضامن الشعب الإيراني الكامل ودعمه للبنان في دفاعه البطولي ضد عدوان وفظائع كيان إسرائيل الإرهابي.

إن الوضع في المنطقة متفجر للغاية. وإذا تُرك الأمر دون رادع، فإن كارثة شاملة لم يسبق لها مثيل ستكون حتمية. واستمراراً لوحشيته في فلسطين المحتلة، يشن نظام الفصل العنصري الإسرائيلي المحتل الآن حرباً عدوانية ظالمة على لبنان ويستهدف الأبرياء عبر الحدود وفي عمق الأراضي اللبنانية. إن هذا العدوان الذي أدى إلى خسائر في أرواح غالية لآلاف الأبرياء وفقدانهم لأطرافهم، بمن فيهم النساء والأطفال، ليس مجرد نتيجة مأساوية لحرب مفروضة، بل هو تكتيك محسوب من جانب إسرائيل لإرهاب شعب بأكمله وإجباره على الخروج من وطنه.

علاوة على ذلك، فإن الاستهداف المتعمد والعشوائي للمدنيين في لبنان من خلال تفجير أجهزة الاستدعاء وأجهزة اللاسلكي وغيرها من الأجهزة الإلكترونية التي يستخدمها مواطنون عاديون في جميع أنحاء البلد، يجب أن يدق ناقوس الخطر للمجتمع الدولي بأسره لأن هذا هو أفظع مظاهر تحويل أجهزة الاتصالات العادية إلى أسلحة.

ويجب على الجميع إدانة هذه النسخة الجديدة من الإرهاب بشكل لا لبس فيه. وأي شيء بخلاف ذلك سيشكل سابقة خطيرة للغاية يمكن أن تكررها بسهولة جماعات وكيانات إرهابية أخرى. ومن المخزي أن الولايات المتحدة لم تسمح لمجلس الأمن بإصدار بيان صحفي بسيط لإدانة هذا الإرهاب الجماعي. وقد منعت المجلس نفسه من اتخاذ أي إجراء ذي مغزى لوقف الإبادة الجماعية في غزة.

ولا يمكن عزل عدوان النظام الصهيوني على لبنان عن الوضع العام في المنطقة. فبالنسبة لهذا النظام الإرهابي، لا يعني القانون الدولي الإنساني ومبدأ الكرامة الإنسانية أي شيء. فعلى مدى عقود طويلة من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية إلى حرب الإبادة الجماعية المستمرة ضد الشعب في غزة إلى عدوانها غير المبرر على سورية ولبنان وهجومها الإرهابي على البعثة الدبلوماسية الإيرانية واغتيال الزعيم السياسي لحركة حماس في طهران – كل ذلك يؤكد على الطابع الحقيقي لإسرائيل ككيان إرهابي حقيقي لا يقيم وزناً للسلام وحقوق الإنسان.

لا ينوي النظام الإسرائيلي السعي لتحقيق السلام أو الموافقة على وقف إطلاق النار. وإنما هدفه الحقيقي هو جر المنطقة بأكملها

إلى حرب شاملة. وللأسف، فإن ما تقدمه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من دعم لا يتزعزع قد أعطى إسرائيل تفويضاً مطلقاً لممارسة جميع أنواع السلوكيات الشريرة.

إن ما يغذي العدوان المستمر على لبنان هو فشل المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص في محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب والإبادة الجماعية في غزة. ويؤدي إخفاق الولايات المتحدة في كبح جماح النظام، إلى جانب استمرارها في تزويده بالمعدات العسكرية والدعم السياسي، إلى تشجيع إسرائيل على ارتكاب هذه الأعمال الشنيعة مع إفلاتها من العقاب.

وعلينا جميعاً أن نعمل معاً كي لا نسمح بجعل الشر وارتكاب الفظائع أمراً طبيعياً. وينبغي لجميع الدول أن تحث مجلس الأمن على الوفاء بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تفهم القيادة المجرمة والفاسدة للنظام الصهيوني أن أفعالها لن تمرّ دون رد.

إن المنطقة تقف على حافة نزاع أوسع نطاقاً بسبب عدوان النظام وجرائمه البشعة ضد دول المنطقة. لقد أصبحت إسرائيل الآن أكثر من أي وقت مضى تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. إن هذا النظام لا يستحق العضوية في الأمم المتحدة. فممثله لدى الأمم المتحدة يمزق ميثاق الأمم المتحدة بلا خجل أمام أعين المجتمع الدولي. والطريقة الوحيدة لمنع المزيد من التصعيد واضحة: يجب على إسرائيل أن توقف حربها على غزة فوراً، ويجب أن تتوقف هجماتها على لبنان. وأود أن أقول بوضوح: من دون وقف لإطلاق النار في غزة، لا يمكن أن يكون هناك ضمان للسلام في المنطقة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى صامتاً. إننا ندعو المجلس إلى الاستجابة بإلحاح وتصميم. وعلى مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية القانونية عن حفظ السلام والأمن الدوليين، أن يتحمل مسؤوليته ويرد بحزم على الأعمال العدوانية والإرهابية الإسرائيلية في لبنان. وإذا لم يحدث ذلك، فإن المنطقة مهددة بالانجرار إلى نزاع واسع النطاق.

تقع مسؤولية قانونية وأخلاقية على عاتق داعمي النظام الإسرائيلي وممكّنيه، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، للتحرك قبل فوات الأوان. إن الجرائم الفظيعة والإبادة الجماعية التي ارتكبها نظام الفصل العنصري المحتل يجب ألا تمرّ دون عقاب، حيث أن الإفلات من العقاب يشجع النظام على التمادي في أنماط جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. إن العالم يراقب، وسيحكم التاريخ على المجلس من خلال الإجراءات التي يتخذها أو يفشل في اتخاذها اليوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والهجرة وشؤون المصريين في الخارج لمصر.

السيد عبد العاطي (مصر): إن ما نشهده الآن في لبنان هو عدوان مكتمل الأركان، وانتهاك صارخ لسيادة دولة هي عضو مؤسس لمنظمة لأمم المتحدة. عدوان أزهق أرواح المئات وتسبب في آلاف الجرحى وفرض نزوحاً قسرياً لعشرات الآلاف من المواطنين اللبنانيين، في إهدار كامل لميثاق الأمم المتحدة وبالمخالفة لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

على أن المأساة التي يعيشها لبنان الآن، والتي نجتمع اليوم لوقفها، ليست منزوعة السياق، فهي نتيجة لا مفر منها للعجز المخزي لمجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤوليته لوقف الحرب الدائرة رحاها منذ عام كامل في قطاع غزة.

لقد حذرنا في مصر مراراً وتكراراً من أن استمرار الحرب في قطاع غزة ينذر باتساعها إلى ساحات إقليمية أخرى، وبتهديد السلم والأمن الدوليين في كامل منطقة الشرق الأوسط. ولنقلها بمنتهى الصراحة، فما شهدناه على مدار عام كامل في غزة، وما نشاهده الآن في لبنان، مرشح للتمدد لساحات أخرى في المنطقة ما لم يقم المجتمع الدولي بمسؤوليته لوضع حد لآلة القتل والتدمير، ولن تجدي معه الحلول الجزئية وسياسة المسكنات المؤقتة.

لم يعد مقبولاً الاستمرار في عدم التطبيق الكامل للقرار 1701 (2006)، بشكل شامل وغير انتقائي، ومن دون تمييز بين الأطراف المُخاطَبة بالقرار. وأن يتم الوقف الفوري وغير المشروط للانتهاكات المستمرة لسيادة الأراضي والأجواء اللبنانية.

غير أن عودة الاستقرار الكامل لمنطقة الشرق الأوسط مرهون أساساً وقبل كل شيء بالتطبيق الكامل والفوري للقرار 2735 (2024)

ووقف الحرب العدوانية على قطاع غزة. فهي الصراع الأساسي الذي انبثقت عنه كل التوترات التي نشهدها حالياً في المنطقة برمتها. ودون وقف حمام الدم المستمر منذ عام في غزة، سنبقى في دائرة المسكّنات والهدن المؤقتة التي لا تلبث أن تنهار.

إن الشرق الأوسط الآن أمام منعطف خطير وتهديد حقيقي. فإما وقفٌ شامل لكل أشكال العدوان والقتال في كل الساحات، أو المزيد من الانهيارات وتوسع مطرد لدائرة الصراع في منطقة لم تعد تحتمل المزيد من الدمار. هذه هي مسؤوليتنا، التي أرجو أن تكون جلسة مجلس الأمن اليوم على قدرها، وأن نضع حداً للكارثة غير المبررة وغير المقبولة التي يعيشها لبنان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد صبّاغ (الجمهورية العربية السورية): لقد عقد مجلس الأمن قبل أيام معدودة (انظر S/PV.9730) جلسة طارئة للتعامل مع الهجوم الإرهابي السيبراني الإسرائيلي على اللبنانيين، والذي أدى لاستشهاد عشرات المدنيين وإصابة آلاف غيرهم بجروح خطيرة، وذلك عبر قيام كيان الاحتلال بتحويل أجهزة مدنية إلى أدوات للقتل الجماعي. إن عدم اتخاذ هذا المجلس لأي إجراء لردع إسرائيل قد شجعها على تصعيد عدوانها على لبنان الشقيق، حيث تواصل إسرائيل منذ عدة أيام قصفها الهمجي العنيف الذي لم يستثن البشر والحجر، كما لم يوفر منزلاً أو مشفى أو مدرسة إلا واستهدفها، مما أسفر عن استشهاد المئات من المدنيين. وأسفر ذلك عن استشهاد المئات من المدنيين – أكثر من 500 شخص استُشهدوا في يوم واحد، بمن فيهم النساء والأطفال والمراسلون الإعلاميون وعمال الإغاثة – والتسبب بحركة نزوح كبيرة.

إن العدوان الإسرائيلي على لبنان الشقيق يؤكد استهتار الكيان الإسرائيلي بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي، وإصراره على توسيع رقعة حرب الإبادة الجماعية التي يشنها على الشعب الفلسطيني لتشمل الأراضي اللبنانية، وكأن دماء ما يزيد عن 000 42 من الأبرياء الفلسطينيين وأكثر من 000 100 جريح ليست كافية لإشباع تعطش مجرمي الحرب في إسرائيل للدم والقتل والدمار ونشر الفوضى.

إن الجمهورية العربية السورية تدين بأشد العبارات العدوان الإسرائيلي الهمجي المشين على لبنان الشقيق، وتجدد الإعراب عن تضامنها الكامل مع الشعب اللبناني واستعدادها التام لتقديم الدعم والمساعدة للأشقاء اللبنانيين في كافة القطاعات التي يحتاجون إليها.

وتشدد سورية على وجوب تحرك مجلس الأمن الفوري والعاجل، الآن وليس غداً، لإدانة العدوان الإسرائيلي المتعدد الأوجه، ووقف آلة القتل والتدمير، ومنع إسرائيل من إشعال حرب شاملة في المنطقة عبر توسيع رقعة عدوانها، وهو الأمر الذي حذرنا منه نحن وغيرنا من الدول مراراً وتكراراً لتجنب ما يمكن أن يحدثه من تداعيات خطيرة على السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

إن الحرب العدوانية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، التي قاربت على العام، قد ترافقت أيضاً مع اعتداءات ممنهجة ومتكررة على سورية، حيث استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالصواريخ مناطق عديدة في سورية، أدت لارتقاء العديد من الضحايا المدنيين وجرح الكثير غيرهم. وأوقعت أضراراً في البنى التحتية والمنشآت الحيوية المدنية، والأبنية السكنية، لا بل وحتى استهدفت المقرات الدبلوماسية. لقد طالبت سورية، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بوضعِ حد لذلك العدوان، ووقف هذه الانتهاكات المستمرة لسيادة الأراضي السورية، بما في ذلك استمرار احتلالها للجولان العربي السوري منذ عام 1967.

إن الجمهورية العربية السورية تعتبر استمرار كيان الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه الهمجي والوحشي على الفلسطينيين وعلى السوريين وعلى اللبنانيين ما كان ليحدث لولا الدعم اللامحدود والمتعدد الأوجه الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الكيان، بما في ذلك الإفلات من العقاب، مما يجعلها شريكاً في هذا العدوان.

تطالب الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بإنهاء حالة الشلل التي يعيشها، والتحرك الفوري لوضع قراراته ذات الصلة بالصراع العربي – الإسرائيلي، وفي مقدمتها القرارات 242 (1967) و 338 (1973) و 497 (1981)، موضع التنفيذ. وتؤكد على أن المنطقة لن تنعم

بالسلام والاستقرار ما لم يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد جوسيب بوريل فونتيليس.

السيد بوريل فونتيليس (*تكلم بالفرنسية*): إننا نتكلم عن منطقة في العالم حيث غالباً ما يتأكد حدوث أسوأ ما نتوقعه.

(تكلم بالإنكليزية)

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أعبر عن عميق تعاطفي مع الشعب اللبناني الذي من الواضح أنه ما زال منذ فترة طويلة أسير نزاع لا يستحقه وهم بعيدون كل البعد عن أن يتحكموا به. ونعلم جميعاً الحالة المأساوية التي شهدتها الأشهر الأخيرة. وما انفك الممثلون يشرحونها، ولن أكرر شرحها. فقد أُجبر 000 60 من السكان الإسرائيليين على مغادرة منازلهم منذ تشرين الأول/أكتوبر. والآن يوجد 000 200 من اللبنانيين في الطرقات، بعد أن أجبروا على الفرار من القتال، بينما دُمرت منازلهم بشكل منهجي. ولن يجدوا مكاناً يعودون إليه.

فلن ألعب لعبة إلقاء اللوم على طرف أكثر من الآخر. لكنني أعرف ثلاثة أمور.

أولاً، إن التصعيد لن يسفر عن أي حل، لأن الحرب لا تسفر عن حل.

ثانياً، لا يمكن فصل ما يحدث في جنوب لبنان عما يحدث في غزة؛ فأحدهما يؤثر في الآخر. ولكن علينا، في الوقت نفسه، أن نبذل كل ما في وسعنا لكيلا يتحول جنوب لبنان إلى غزة جديدة. وهو آخذ في التحول إلى غزة جديدة، كما قال الأمين العام في الجمعية العامة وكما قال العديد من الممثلين. وعندما انفجرت أجهزة الاتصالات، كانت محددة الأهداف في غرضها لكن عشوائية في عواقبها. لقد كانت كابوساً مرعباً للشعب اللبناني.

ثالثاً، هناك أساس قانوني لتسوية النزاع الإسرائيلي – اللبناني، وهذا الأساس، كما يعلم أعضاء المجلس، هو القرار 1701 (2006) الشهير. إلا أن المشكلة الصغيرة هي أن القرار قد اتخذ منذ حوالي 20 عاماً ولم ينفَّذ.

فماذا يمكننا أن نفعل أمام هذا التصعيد، ومسيرة الموت تنزلق من تحت أبوابنا وأصوات المدافع تدوي وراء ظهورنا؟ فقد سمعت صوت المدافع عندما زرت مقر اليونيسف قبل بضعة أيام. إنني أطرح هذا السؤال على مجلس الأمن. معذرةً، ولكنني أتساءل أحيانًا، أليس من الأفضل للمجلس أن يتكلم عن انعدام الأمن. فجدول أعمال المجلس يعج بالاتهامات والمظالم بدون أن يحلها، وعندما يتفق على شيء يعجز عن تنفيذه.

يا لها من مأساة. الآن، علينا جميعًا أن نفعل شيئًا ما لتعزيز وقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق، حتى يمكن لغريزة الحياة الأسبقية على غريزة الموت، حتى يمكن التغلب على القدرية الرهيبة اليوم، في مواجهة أهوال كثيرة.

قبل مجيئي إلى هنا، أتيحت لي الفرصة للتحدث مع عائلات الرهائن الإسرائيليين الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس، منذ ما يقرب من عام الآن. ولذا، أعرف كيف يؤثر هذا الوضع المأساوي على الجميع – الفلسطينيين والإسرائيليين والآن اللبنانيين. وقبل بضعة أيام، كنت عند معبر رفح – وهو مغلق بالمناسبة – أستمع مرة أخرى إلى دوي المدافع، وأفكر كيف للوضع المأساوي في غزة أن يحرك ضمائرنا.

لذلك دعونا نحاول الدعوة بالإجماع إلى وقف الأعمال العدائية على طول الخط الأزرق وتنفيذ القرار التاريخي 1701 (2006). ماذا يمكننا أن نفعل غير ذلك؟ دعونا على الأقل نتفق على ذلك ونحاول تطبيقه. لندعو إلى ضبط النفس من أجل تجنب الوقوع في فخ القدرية، الذي سيجعلنا نعتقد أنه ليس هناك شيء يمكن عمله. في الواقع، يجب عمل شيء ما. هذا هو الشيء الوحيد الذي يمكنني فعله. لكن تسمية الأشياء أمر ضروري. على المرء أن يسمي الأشياء لأن رفض القيام بذلك يزيد من مأساة العالم.

رفعت الجلسة الساعة 20/15.